



المجلة القانونية الإقتصادية

دورية - علمية - محكمة

أثر التكتل الدولي "BRICS" في تعزيز النمو الاقتصادي

رؤية فقهية في ضوء التشريع الإسلامي

إعداد

أ.م.د/ هاني كمال محمد جعفر

أستاذ مساعد بقسم الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

العدد ٥٢ - سبتمبر ٢٠٢٥

المجلة القانونية الاقتصادية

مجلة علمية محكمة تصدرها

كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

المجلد السابع والثلاثون - العدد الثاني والخمسون

الموقع الإلكتروني للمجلة



jle.journals.ekb.eg

حجم الإصدار: ربع سنوية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة (ISSN) : 1110-6964

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني (e-ISSN) : 2805-2730

مجلس إدارة المجلة القانونية الاقتصادية

رئيس مجلس ادارة المجلة

أ.د/ شيماء عبد الغني عطا الله

نائب رئيس مجلس ادارة المجلة

أ.د/ أحمد إبراهيم دهشان

رئيس هيئة التحرير

أ.م.د/ محمد محروس سعدوني

مدير التحرير

د/ يحيى إبراهيم دهشان

سكرتير التحرير

د/ أحمد محمد سمير

المشرف الإداري

د/ عياد محمد عياد - د/ مصطفى محمد جلال



جامعة الزقازيق
كلية الحقوق
المجلة القانونية الاقتصادية

أثر التكتل الدولي "BRICS" في تعزيز النمو الاقتصادي رؤية فقهية في ضوء التشريع الإسلامي

**The impact of the "BRICS" group in the improve
of economic development
A legal vision in light of Islamic law**

إعداد

أ.م.د/ هاني كمال محمد جعفر

أستاذ مساعد بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

مما يعزّز إيجاد النماء ويدعم تحقيق الرخاء بين البشرية: التعاون، والتعاقد، والتكاتف، والتلاحم، وما نشبت الحروب بين البشرية على مرّ الدهور وكرّ العصور إلا لخلل في هذه الرباعية الاتحادية، وفي عصرنا المشهود جدّ ما يبعث على إحياء مقومات تحصيل الخير للبشرية بالنماء والرخاء، في جانبٍ ضروريٍّ لاستبقاء الحياة، هو تعزيز الاقتصاد وتنميته؛ حيث ظهر تكتلٌ دُوليٌّ تترأسه كبرى الدول: الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا، أطلق عليه: (BRICS) ليحقق تكاملاً بين أنظمة هذي الدول الاقتصادية، معلنة: متى اتحدت الثروة اتحدت القوة.

وتوضح الدراسة تأييدَ التشريع الإسلامي ذلك التكتل؛ انطلاقاً من قوله تعالى: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [الحجرات: ١٣]؛ فليس يضيق ذرعاً بإيعاب مستجدات الناس، وما يطرأ في مجتمعاتهم، وكيف لا والله يقول: (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٣٨]، (سُئِرِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ) [فصلت: ٥٣]؟ وهذا سرّ تجدده وصلاحيته لكل الأزمنة والأمكنة والبيئات؛ ذلك أنه لا ينظر إلى العلاقات الاقتصادية الدولية نظرة مصالح دنيوية فحسب، بل يربطها بعقيدة التوحيد، ويجعلها جزءاً من استخلاف الإنسان في الأرض؛ حيث إنه مكلفٌ بإعمارها وفق منهج الله، الذي يعد من أبجدياته: الاختلاف بين الأمم في الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية؛ فلم يكن عبثاً، بل هو من دلائل الحكمة الإلهية التي تدعو إلى التعاون، وتدعم تبادل المنافع بين الشعوب، بما يحقق التوازن والتكامل لا التباغض والتنازع، وهذا ما يؤكد قول الله تعالى: (وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا) [فصلت: ١٠].

وتحاول الدراسة تجلية أهمية التكتل الدولي (BRICS)، في النسق الدولي؛ من خلال احتوائه مجموعة من الدول الصاعدة، المتباينة جغرافيًا، المتحدة اقتصاديًا، والمحتاجة إلى الاستقواء ببعضها؛ رغبة منها في التكامل، وحماية لمعدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة للقضاء على الأحادية الاقتصادية بالهيمنة الأمريكية، ولسان حالهم: حان وقت السير إلى نسقٍ اقتصاديٍّ دوليٍّ متعدد الأقطاب، وأن لهذا التكتل الدولي أهدافًا وغاياتٍ اقتصاديةً جديرة أن تُعزَّز، منها: أن تُبنى العلاقات بين الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل، فضلًا عن مبادئ الانفتاح والتضامن، والسعي إلى تحقيق تكامل شامل، وإقامة مشروعات تنموية لزيادة الأمن الغذائي، وإحداث توازن دولي اقتصادي، وإصلاح النموذج النقدي الدولي، الذي يقابل منذ أمد بعيد بمقاومة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إنه تُجرى الآن مناقشة إنشاء عملة موحدة للتسويات المتبادلة بين هذا التكتل، ولا جرم أن مآل هذه الغايات هو حفظ السلم والأمن الدولي، والاهتمام بقضايا مكافحة الفساد والإرهاب الدوليين، ودعم حقوق الإنسان، والتأزر نحو الأمن العام.

فتأتي هذه الدراسة الموسومة بـ: (أثر التكتل الدولي "BRICS" في تعزيز النماء الاقتصادي، رؤية فقهية في ضوء التشريع الإسلامي)، لتقدم تحليلًا فقهيًا تشريعيًا لما يشهده العالم حاليًا من تطورات اقتصادية جذرية ومتسارعة، أدت إلى اتجاه أغلب الدول إلى تبني سياسة اقتصاد التكتلات الدولية، فضلًا عن محاولة التوفيق بين التناقضات المجتمعية في أوساط هذه التكتلات الدولية، وبين أهدافها الاقتصادية التنموية، وإيجاد آثار تكاملية تتجلى في تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين؛ أمنًا، وصحة، وغذاءً، وتعليمًا، وقوة عسكرية تضعف أمامها أية محاولات لشق صفوف السلام والأمن والرخاء؛ فانتظمت الدراسة مقدمةً، وتمهيدًا غني بالبناء الاقتصادي بين رعاية الشريعة الإسلامية وتجاذب الأنظمة الدولية، وفصلًا أوليًا في: التكتل الدولي BRICS مفاهيم

وأنظمة، وآخر ثانيًا يبحث أثر التكتل الدولي BRICS في صناعة التنمية الاقتصادية، وثالثًا يضع التكتل الدولي BRICS في ميزان التشريع الإسلامي، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات الدلالية المفتاحية:

(التكتل الدولي – BRICS - النماء الاقتصادي - التنمية الاقتصادية - التعاون الاقتصادي - الأنظمة الاقتصادية - الأنظمة الدولية - التشريع الإسلامي - الشريعة الإسلامية – الفقه الإسلامي - الضوابط الشرعية) .

Summary

Among the key elements that foster growth and promote prosperity among humanity are: cooperation, solidarity, unity, and cohesion. Wars have only erupted throughout the ages due to a breakdown in this federal quartet. In our contemporary era, there is a growing motivation to revive the foundations of goodness through growth and prosperity—especially in an essential aspect of sustaining life: economic empowerment and development.

In this context, a global alliance led by major nations—China, India, Brazil, Russia, and South Africa—has emerged under the name BRICS, aiming to integrate their economic systems. This alliance proclaims: *"When wealth unites, power unites."*

Islam views international economic relations not merely as worldly interests, but as connected to the creed of monotheism and part of man's role as a steward on earth. Humanity is entrusted with its development in accordance with Allah's guidance. One of the basic principles in this guidance is the natural diversity among nations in resources and capabilities, which is not coincidental, but a divine sign that calls for

cooperation and the exchange of benefits—achieving balance and integration, not conflict and division.

The study attempts to show that the BRICS alliance holds significant importance in the international arena. It encompasses a group of emerging economies that are geographically diverse, economically united, and mutually supportive—seeking integration, safeguarding economic growth, and resisting the unilateral dominance of the U.S. Their message is clear: it's time to move toward a multipolar global economic system.

Hence, this study—entitled: **"The Impact of the BRICS Alliance on Promoting Economic Growth: A Jurisprudential Vision in Light of Islamic Legislation"**—presents a legal and jurisprudential analysis of today's rapid and fundamental economic transformations. It explores the growing global trend toward economic blocs, and attempts to reconcile social contradictions within these alliances with their developmental objectives, while highlighting their integrative effects in enhancing economic cooperation and improving quality of life in terms of security, health, food, education, and military strength all of which help deter threats to peace, stability, and prosperity.

The study is structured as follows:

- **Introduction.**
- **Preamble:** exploring economic development between Islamic guidance and global systems.
- **Chapter One:** BRICS – Concepts and Systems,
- **Chapter Two:** The Role of BRICS in Economic Development,
- **Chapter Three:** BRICS in the Balance of Islamic Legislation,
- **Conclusion:** presenting key findings.

Keywords:

(International Bloc - BRICS - Economic Development - Economic Cooperation - Economic Systems - International Systems - Islamic Legislation - Sharia Controls).

مقدمة

بسم الله ولا استعانة إلا به، والحمد لله ولا ثناء بحقٍ إلا عليه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، إمام حضارة العالمين، ومسك الختام للأنبياء والمرسلين، وبعد،

فإن التشريع الإسلامي أبداً متطور، ودوماً يساير مستجدات الناس، ولكل ما يعنّ لهم مواكب، ولا جدال لدى العقلاء أنه أتى بكل بما يحقق النماء للناس جميعاً والرخاء، ومما يعزز إيجاد النماء ويدعم تحقيق الرخاء بين البشرية: التعاون، والتعاضد، والتكاتف، والتلاحم، وما نشبت الحروب بين البشرية على مر الدهور وكر العصور إلا لخلل في هذي الرباعية الاتحادية.

وفي عصرنا المشهود، جدّ ما يبعث على إحياء مقومات تحصيل الخير للبشرية بالنماء والرخاء، في جانبٍ ضروريٍّ لاستبقاء الحياة، هو تعزيز الاقتصاد وتنميته؛ حيث ظهر تكتلٌ دُوليٌّ تترأسه كبرى الدول: الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا، أطلق عليه: (BRICS) ليحقق تكاملاً بين أنظمة هذي الدول الاقتصادية، معلنة: متى اتحدت الثروة اتحدت القوة، وبلا شك؛ فإن التشريع الإسلامي يؤيد ذلك؛ انطلاقاً من قوله تعالى: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [الحجرات: ١٣]، فليس يضيق ذرعاً بإيعاب مستجدات الناس، وما يطرأ في مجتمعاتهم، وكيف لا والله يقول: (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٣٨]، (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ) [فصلت: ٥٣]؟ وهذا سر تجددته وصلاحيته لكل الأزمنة والأمكنة والبيئات؛ ذلك أنه لا ينظر إلى العلاقات الاقتصادية الدولية نظرة مصالح دنيوية فحسب، بل يربطها بعقيدة التوحيد، ويجعلها جزءاً من استخلاف الإنسان في الأرض؛ حيث إنه مكلفٌ بإعمارها وفق منهج الله، الذي يعد من أبجدياته: الاختلاف بين الأمم في الموارد الطبيعية

والإمكانات الاقتصادية؛ فلم يكن عبثاً، بل هو من دلائل الحكمة الإلهية التي تدعو إلى التعاون، وتدعم تبادل المنافع بين الشعوب، بما يحقق التوازن والتكامل لا التباغض والتنازع، وهذا ما يؤكد قول الله تعالى: (وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا) [فصلت: ١٠]، أي أن الله عز وجل قدر في كل بلد رزقاً مخصوصاً لا يُستغنى عنه، ما يدفع الناس للسعي والتجارة والتبادل مع غيرهم.

وقد فهم السلف رضوان الله عليهم هذا المعنى؛ فيقرر عكرمة رضي الله عنه: أن الله تعالى قدر في كل بلدة ما لم يجعله في الأخرى ليعيش بعضهم من بعض بالتجارة من بلد إلى بلد، وجعل في كل أرض ما لا يصلح في غيرها^(١)، ومن ثم فإن العلاقة الاقتصادية بين الدول من منظور إسلامي، ليست مجرد علاقة تبادل تجاري، بل هي معلّم من معالم وحدة الخلق، وتكامل المجتمعات، وهذا يعني: إتمام العلاقات الدولية في BRICS بنسق مشروع يتوافق وأحكام التشريع الإسلامي الحنيف، سواءً أكانت علاقات بيع وشراء، أم معلومات، أم أصولاً مالية، أم عقوداً وصيغاً مبرمة، وبدون أدنى شك؛ فإذا أحسن تطبيقُ هذا الضابط في العلاقات بين التكتل؛ فلا جرم يسهم في نماء ورخاء اقتصاد المجتمعات.

قضية الدراسة: لكن تظل ثمت أمورٌ معيقةٌ قيامَ هذا التكتل الدولي، منها: عدم وجود لغة مشتركة بين دول (BRICS) تسهّل التخاطب والتعامل الاقتصادي، فضلاً عن تباين الأديان وأثره في الاجتماع والفكر والاقتصاد، وما الخلافات الموهلة في القدم بين بعض هذه الدول، على أحد ببعيدة!

على أن هذا التكتل الدولي (BRICS)، تتجلى أهميته في النسق الدولي؛ من خلال احتوائه مجموعةً من الدول الصاعدة، المتباينة جغرافياً، المتحدة اقتصادياً،

(١) ينظر: جامع البيان ٤٣٦/٢١، وتفسير القرآن العظيم، ١٦٦/٧، وتفسير البغوي ١٢٦/٤.

والمحتاجة إلى الاستقواء ببعضها، ما جعل رئيس جنوب إفريقيا (سيريل رامافوزا) يقرر أن مجموعة (BRICS) بلغت أهمية كبيرة، وتسعى دولٌ عديدة في قارات مختلفة لتكون جزءًا منها؛ رغبةً منها في التكامل، وحمايةً لمعدلات النمو الاقتصادي، ومحاولةً للقضاء على الأحادية الاقتصادية بالهيمنة الأمريكية، ولسان حالهم: حان وقت السير إلى نسقٍ اقتصاديٍّ دُولِيٍّ متعددٍ الأقطاب.

وليُعلم أن لهذا التكتل الدُولي أهدافًا وغاياتٍ اقتصاديةً جديرة أن تُعزَّز، منها: أن تُبنى العلاقاتُ بين الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل، فضلًا عن مبادئ الانفتاح والتضامن، والسعي إلى تحقيق تكامل شامل، وإقامة مشروعات تنموية لزيادة الأمن الغذائي، وإحداث توازن دولي اقتصادي، وإصلاح النموذج النقدي الدولي، الذي يقابل منذ أمد بعيد بمقاومة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إنه تُجرى الآن مناقشة إنشاء عملة موحدة للتسويات المتبادلة بين هذا التكتل، ولا جرم أن مآل هذه الغايات هو حفظ السلم والأمن الدُولي، والاهتمام بقضايا مكافحة الفساد والإرهاب الدُوليين، ودعم حقوق الإنسان، والتآزر نحو الأمن العام، ولعل هذا يشكل كشفًا وإفصاحًا عن قضية الدراسة ومشكلتها الرئيسة، من خلال عنوانها الموسوم بـ: (أثر التكتل الدُولي "BRICS" في تعزيز النماء الاقتصادي، رؤيةً فقهيةً في ضوء التشريع الإسلامي).

الدوافع والمسوغات: فضلًا عن الدافع الرئيس والمسوغ الأسمى لبحث هذا الموضوع، والذي هو الإسهام بمحاولة بحثية متواضعة في التكتل الدولي BRICS؛ فإنه قد دعنتني إلى بحث أثر التكتل الدُولي (BRICS) في تعزيز النماء الاقتصادي في ضوء التشريع الإسلامي أمورٌ، أهمها: محاولة تقديم تحليل فقهي تشريعي لما يشهده العالم حاليًا من تطورات اقتصادية جذرية ومتسارعة، أدت إلى اتجاه أغلب الدول إلى تبني سياسة اقتصاد التكتلات الدولية، فضلًا عن محاولة

التوفيق بين التناقضات المجتمعية في أوساط هذه التكتلات الدّولية، وبين أهدافها الاقتصادية التنموية، وإيجاد آثار تكاملية تتجلى في تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين؛ أمنًا، وصحة، وغذاءً، وتعليمًا، وقوة عسكرية تضعف أمامها أية محاولات لشق صفوف السلام والأمن والرخاء.

أهمية موضوع الدراسة: ومن ثم أحسب الموضوع ذا أهمية؛ من حيث الطموح إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، يحترم التنوع ويكافح التطرف، ويرغب في تعارف الحضارات، ويحقق الضمان للحقوق والحريات، ويُعلي من قيمة أمان الأوطان واستقرار البلدان وتعزيز الحوار بين الأديان، بل يدعم التعاون الدّولي والتعايش السلمي، ويواجه العولمة ويصون الهوية، ويقف متصديًا لشيوع منظومة القيم الغربية، ويقوم التعاون على المصالح السياسية والاقتصادية، بل يجلي دعوة التشريع الإسلامي إلى الاقتصاد، والاعتراف بميثاق شرعي موحد لدول (BRICS).

حدود الدراسة: لعل مفردات عنوان هذه الدراسة تسهم في بيان حدودها؛ فإنها دائرة في فلك التكتلات الدّولية، وعلى وجه الخصوص تكتل دول (BRICS) وإظهار أثر التشريع الإسلامي في هذا التكتل بما يحقق النماء الاقتصادي .

الدراسات السابقة: وإذ يمضي الباحث قُدماً في طور إعداد محاولته البحثية، ومن خلال قراءاته المتعددة لمراجع ليست قليلة؛ فلم تتجّل دراسة واحدة لها اعتناءً خاصٌ بعين الموضوع، حتى حين كتابة هذه المقدمة.

منهج الدراسة: يعتمد الباحث على كلّ من مناهج البحث العلمية التي أقرها العلماء، وهي:-

❖ المنهج الاستقرائي؛ بتتبع أطراف: التكتل الدولي، ودول (BRICS)، والتنمية الاقتصادية، وما سطره فقهاء التشريع الإسلامي في مصادرهم المعتمدة، وإعادة تركيب ما سطره بجمع وإيعاب؛ للوصول إلى مدى نجاح هذا التكتل في تعزيز النماء الاقتصادي.

❖ المنهج التحليلي؛ بتحليل أقوال الفقهاء في التكتلات الدولية وما يرادفها من مصطلحات، وبيان أثرها في التنمية الاقتصادية، وعرض أقوالهم للوصول إلى النتائج المرجوة.

❖ المنهج الوصفي؛ بتوصيف ما كتبه علماؤنا رحمهم الله، وتوضيحه بما يخدم بياناً للمراد بمشكلة الدراسة.

إجراءات الدراسة: تجري دراسة موضوع تعزيز تنمية الاقتصاد من خلال التكتلات الدولية (BRICS)، في ضوء التشريع الإسلامي وفق الضوابط التالية:-

○ استقراء ودراسة المسائل الفقهية ذات الصلة بالتكتل الدولي وأثره في تنمية الاقتصاد.

○ الرجوع إلى المصادر والمراجع المعتمدة أبداً، وإلى المراجع الحديثة كلما استلزمت الحاجة.

○ وضع النص المنقول بين علامتي التنصيص، وتكون الإحالة عليه بذكر مصدره مباشرة، وإلا فالإحالة مسبقة بكلمة: (يُنْظَرُ).

○ يُكتفى بذكر أسماء مصادر الدراسة ومراجعتها كاملةً في الهوامش عند إيرادها أول مرة، على أن تُذكر بياناتها تفصيلاً في موطنها الأصيل بآخر صفحات الدراسة؛ إعراضاً عن التكرار.

○ الالتزام بقواعد الإملاء، وعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

محاولاً بإذن ربي استقراغ الجهد في هذه المحاولة البحثية التي تسير وفق الخطة التالية:-

■ مقدمة .

■ تمهيد: البناء الاقتصادي بين رعاية الشريعة الإسلامية وتجاذب الأنظمة الدولية .

■ المطلب الأول: بيان المراد بمعنى الاقتصاد .

■ المطلب الثاني: الأساس الاقتصادي بين التشريع الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة .

■ الفصل الأول: التكتل الدولي BRICS مفاهيم وأنظمة .

■ المبحث الأول: مفهوم التكتل الدولي BRICS .

■ المبحث الثاني: فلسفة أنظمة تكتل دول BRICS .

■ المطلب الأول: أهداف تكتل دول BRICS .

■ المطلب الثاني: مظاهر القوة في تكتل دول BRICS .

- المطلب الثالث: مشكلات تكتل دول BRICS .
- الفصل الثاني: أثر التكتل الدولي BRICS في صناعة التنمية الاقتصادية.
- المبحث الأول: أثر التعاون الاقتصادي في تكتل دول BRICS .
- المبحث الثاني: أهمية تكتل دول BRICS في الواقع العالمي .
- الفصل الثالث: التكتل الدولي BRICS في ميزان التشريع الإسلامي .
- المبحث الأول: الضوابط الشرعية لقيام التكتلات الدولية .
- المبحث الثاني: رؤية التشريع الإسلامي لتكتل دول BRICS .
- الخاتمة وفيها أهم النتائج .

والله أسأل أن يجعل معونته العظمى لنا سنداً

والحمد لله رب العالمين

تمهيد

البناء الاقتصادي بين رعاية الشريعة الإسلامية

وتجاذب الأنظمة الدولية

وينتظم مطلبين:

المطلب الأول: بيان المراد بمعنى الاقتصاد .

المطلب الثاني: الأساس الاقتصادي بين التشريع الإسلامي والأنظمة

الاقتصادية المعاصرة .

تمهيد

البناء الاقتصادي بين رعاية الشريعة الإسلامية وتجاذب الأنظمة الدولية

إن أي بناء -لاجرم- يقوم على أساس من الثبات، بما يسمح بإقامة بناء عليه، متى تقرر هذا عقلاً؛ فلا تمكن دراسة البناء الاقتصادي إلا بمعرفة أساسه الذي قام عليه واستند إليه، ومن ثم؛ فسيدور هذا المبحث التمهيدى فى فلك مطلبين اثنين، المطلب الأول: ماهية الاقتصاد، والمطلب الثاني: الأساس الاقتصادي بين الاسلام والأنظمة المعاصرة، وسأشرع بإذن الله في بيانهما؛ فأقول وبالله التوفيق :-

المطلب الأول

بيان المراد بمعنى الاقتصاد

وفيه فرعان

الفرع الأول

المعنى اللغوي

بالرجوع إلى روافد اللغة؛ فقد ألقى الباحث أن كلمة "اقتصاد" ترجع إلى أصل ثلاثي مؤلف من: " ق ص د"، وأنه ذو إطلاقات لغوية كثيرة، منها ^(٢): الفعل العمد، يقال: فعل فلان كذا عن قصد، أى: عن عمد، ومنها: الطريق المستقيم المتوسط بين رتبتَي الإفراط والتفريط، ولعل منه قول الله تعالى: (وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ) [لقمان: ١٩]، أى: بلا إفراط أو تفريط، ومنه: الاقتصاد فى الإنفاق، الذى

(٢) تنظر مادة (قصد) في: مقاييس اللغة ٩٥/٥، ولسان العرب ٣/ ٣٥٣.

يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (مَا عَالَ مَنِ اقْتَصَدَ)^(٣)، أى: بلا إسراف أو تقتير، ويعضده قول الله عز وجل: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) [الإسراء: ٢٩] .

الفرع الثاني

المعنى الاصطلاحي

تنوعت تعريفات الاقتصاديين لكلمة: (اقتصاد)، إلا أنه بتأملها جميعها تبين للباحث أنها جميعها تدور حول: "كل ما له علاقة بالمعاملات المالية، والسلوكيات المعيشية، والأمور التكسبية، ومدى كفايتها للحاجات البشرية" ^(٤).

أما عن (اقتصاد) باعتباره علماً خاصاً؛ فيعرف بأنه: " علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني، كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة، ذات الاستعمالات المتعددة "، غير أن واقع علم الاقتصاد الآن قد تنوع إلى علوم شتى تتدرج تحته؛ فثم الاقتصاد الدولي، والاقتصاد المالي، واقتصاد العمل، واقتصاد المعرفة، والاقتصاد البيئي، والاقتصاد التنموي والرياضي، ولذا استقر لدى الباحث أن كلمة (اقتصاد) مقرونة أبداً بما يلا صقها، ويكشف عنها بمزيد بيان وكثير إيضاح، وفي الجملة.. فالإقتصاد علم من العلوم الاجتماعية، معني بدراسة السلوكيات البشرية، ورصد أهدافها ومقاصدها بما يخدم الموارد المتاحة ^(٥).

(٣) أخرجه الإمام الطبراني في: المعجم الكبير، برقم ١٢٦٥٦.

(٤) التكامل الاقتصادي العربي، د. محمد مكوي، ص ١٢.

(٥) ينظر: دروس مبسطة في الاقتصاد، روبرت ميرفي ص ٧، والأسس الإيمانية والأخلاقية

للنظام الاقتصادي الإسلامي، د. ياسر علي، ص ١٠٢٥.

بيد أن المبحث لما كان معنيًا بالبناء الاقتصادي القائم على الأساس المتجذر؛ فلا أساس له إلا الإسلام؛ ذلك أن الاقتصاد نظام أقرته الشريعة الإسلامية، فلم تغفل ما يصلح المكلفين يحقق لهم الفلاح، مصداقًا لقوله تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٣٨]، وقوله عز وجل: (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) [الملك: ١٤]، وعليه؛ فالإقتصاد في الإسلام يمكن أن يعرف بأنه: النظام الموجه للنشاط الإنساني المنضبط بأصول الإسلام ومبادئه، بما يخدم شؤون الإنسان ويحقق له الأمن^(١).

المطلب الثاني

الأساس الاقتصادي بين التشريع الإسلامي

والأنظمة الاقتصادية المعاصرة

يتميز الأساس الاقتصادي في التشريع الإسلامي عن غيره من الأنظمة المعاصرة، بميزات لعل أبرزها: أنه أساس قوامه إلهي، دقيقة أحكامه، ثابتة أسسه، محددة غايته؛ فهو –بالكلية- يرمي إلى الارتقاء بالمجتمع الإنساني، وتوفير الخير له عاجلاً أو آجلاً، وإن أظهر ما يكون فيه الأساس الاقتصادي إنما هو المال؛ ذلك أنه عصب الحياة، ووسيلة العمران البشري، بل إن حبه عزيزة فطر عليها الإنسان: (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) [الفجر: ٢٠]، فضلاً عن كونه أحد زينة الحياة الدنيا: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (الكهف: ٤٦)، بيد أن التشريع الإسلامي قد قنن الإفادة بالمال؛ كي لا يحدث الافتتان به، (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ) [التغابن: ١٥]، وهذا لول اقتصادي رائق؛ فنرى الإسلام يجعل من المال وسيلة لتبادل المنافع بين بني الإنسان؛ فهو أبداً على التداول، حتى إن مالكة مستخلف فيه، قال رب العالمين: (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) [الحديد

(١) ينظر: الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد شوقي الفنجري، ص ١٢.

[٧]: بل هو محدَّرٌ أن يكتسبه من طريق غير مشروعة؛ غصبًا، أو رشوة، أو ربًا: (كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) [البقرة: ١٧٢]، ومرعَّبٌ في أن يعود على غيره من المعوزين والمحاييج: (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) [الذاريات: ١٩].

هذا.. وهناك تباين جلي بين نظرة التشريع الاسلامي للمال وبين نظرة الأنظمة الوضعية؛ فالماركسية -مثلاً- لا تقرُّ امتلاك الإنسان المال؛ إذ تنص تعاليمها على حرمانه من المال، بل تحرّم امتلاكه أي شيء ذي قيمة، وما يدُّه على المال إلا يد إدارةٍ تحقق الإنتاج للدولة، التي تكفل له -في أضيق الحدود- مطعمه ومشربه وملبسه ومسكنه، بما يقيم حياته فحسب !!

وفي الشيوعية -كذلك- نجد الأموال عندها أمّ الخبائث الإنسانية؛ فهي تدعو إلى السرقة، والغصب، والخديعة، وترى حرمان الإنسان من امتلاك الأموال -لا جرم- يردّه إلى صوابه، ويحقق بين بني جنسه التعاون والإخاء والمحبة !!

أما الرأسمالية .. فهي مناقضة لسابقتها من الماركسية والشيوعية؛ ذلك أنها تنظر إلى المال نظرة غاية سامية؛ فبقدر ما يملك الإنسان من المال بقدر ما يكون تحقيق ذاته وقوام حياته !!! وقد نتج عن ذلك: إقرارها الأخذ بمبدأ: الغاية تسوّغ الوسيلة، وفي سبيل ذلك فشا الحقد، وعمت الفوضى، واستشرى الفساد، وكثر الربا، وانتشر الغش (٧).

وبلاشك؛ فالتغاير ظاهر بين نظام الاسلام والنظم المعاصرة في معالجة قضية التملك؛ فالإنسان تجاه المال في الإسلام أمين عليه ومستخلف فيه، وملكيته له (٧) ينظر: حقائق الشيوعية، د. نهاد الغادري، ص ٧٨، والنظام الاقتصادي الدولي، د. حازم ببلوي ص ١٧٣.

معنوية أو مجازية -إن صح التعبير- على عكس الحال في الأنظمة السائدة السابقة التي تحرّم الامتلاك أو تفرّط في امتلاكه بشتى الطرق، من غير فصل بين المشروعة أو غيرها، ومن ثم فالاسلام دينٌ عدلٌ ونظامٌ قويٌّ .

وإزاء التأسيس الإسلامي للاقتصاد؛ فإن النظام الاقتصادي جزء من منظومة تشريعية متكاملة، (تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) [فصلت: ٤٢] ، يقرّ الحرية الاقتصادية، ويضع القيود عليها؛ فلا هو أطلقها كالرأسمالية، ولا هو منعها كالشيوعية، بل قد حدّها بحدود منضبطة تتغيّا تحقيق الخير للبشر جميعاً، ومن يتأمل نصوص التشريع الإسلامي يلفي نظاماً اقتصادياً فائقاً، تجلّيه سورةُ البقرة في آية هي الطُّولى على الإطلاق، تسمى: آية المداينة؛ كسبيل إلى تأسيس نظام اقتصادي إسلامي، ولذا يستطيع الباحث الجزم بأن النظام الاقتصادي قد ظهر بظهور الإسلام ونما بمائه؛ فتبارك الذي بيده الملكُ وهو على كل شيء قديرٌ^(٨).

(٨) ينظر: النظم السياسية والاجتماعية، د. محمد طه بدوى ، ص ٢.

الفصل الأول

التكتل الدولي BRICS مفاهيم وأنظمة

وينتظم مبحثين

المبحث الأول: مفهوم التكتل الدولي BRICS .

المبحث الثاني: فلسفه أنظمة تكتل دول BRICS .

المطلب الأول: أهداف تكتل دول BRICS .

المطلب الثاني: مظاهر القوة في تكتل دول BRICS .

المطلب الثالث: مشكلات تكتل دول BRICS وسبل مواجهتها .

الفصل الأول

التكتل الدولي BRICS .. مفاهيم وأنظمة

تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم اقتصاديًا -ويعرف ذلك بالأحادية القطبية- على أعقاب الحرب العالمية الثانية، ما دفع دولاً عدة إلى المضي قدماً نحو تشكيل اتحادات وتحالفات؛ بغية زيادة قواها وتعزيز مكانتها، بل السعي إلى تغيير ميزان القوى الاقتصادية؛ ذلك أنه مقررٌ عقلاً أن الاتحاد في الثروة يخلف الاتحاد في القوة.

وفي السطور التالية يشرع الباحث في بيان مفهوم التكتل الدولي، والتعريف بدول BRICS، وفلسفة أنظمة هذا التكتل الدولي، وذلك في بحثين اثنين؛ فأقول مستعيناً بالله :-

المبحث الأول

مفهوم التكتل الدولي BRICS

يعد التكتل الدولي ظاهرة عامة نشأت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في محاولة كثير من الدول للتعاون والتفاهم فيما بينها، والعمل على استتباب الأمن وإحلال السلام، ومواجهة أية أزمات ومخاطر خلّفتها الحروب، حتى أصبح التكتل الدولي ضرورة تفرضها الأحوال الاقتصادية الدولية؛ انطلاقاً من اعتباره الوسيلة الأحادية لتحقيق التطور والأمن الاقتصادي.

إن التكتل الدولي تعاونٌ وتكاملٌ قائم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، والتي تجتمع على مصالح اقتصادية مشتركة؛ بغية تعظيم هذه المصالح

وتكثيرها بما يعود على شعوبها بالنماء والرخاء، وهو أمرٌ يلفت الانتباه الآن؛ إذ إن التكتل الدولي لم يعد حكرًا على دول معنية، أو قارة بعينها، بل انتشر في جميع مناطق العالم، وعلى هذا يمكن تعريف التكتل الدولي بأنه نمط ثابت من العلاقات بين جهات دولية متحدة أو مختلفة، يعزّز أهدافًا وغاياتٍ مشتركة؛ منها: حفظ المجتمعات، وإحلال السلام والاستقرار، وتطوير معايير السلوك الدولي وقواعده^(٩).

ولقد انضم إلى نظام التكتل مجموعة من الدول النامية والمتقدمة؛ من أجل مواجهة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم إبان في فترة انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ كمحاولة لتحرير التجارة بينها، وقد كان نظام التكتل وقتئذ يغلب عليه الطابع السياسي؛ من خلال النظام الاستعماري، واستقلال الدول الحاكمة موارد مستعمراتها.

فالتكتل الدولي إذا مجموعة علاقات بين دول متجانسة أو متباينة تاريخيًا، واقتصاديًا، وجغرافيًا، يجمعها مصالح مشتركة، وتهدف جميعها إلى تعظيم هاته المصالح، وزيادة التجارة الدولية فيما بينها؛ لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل المصلحي، ومن ثم الوصول إلى الرخاء والنماء^(١٠).

(٩) ينظر: الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، فايز فرحات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد ١٨٥ يولية ٢٠١١م، المجلد ٤٦، ص ١٢، والتكتلات الاقتصادية الدولية، روية محمد، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي للإحصاء والتشريع، المجلد ١١٥، العدد ٥٥٤، ص ١٧٦، أبريل ٢٠٢٤.

(١٠) ينظر: التكامل الاقتصادي النظرية والتطبيق، عمرحسين، ص ٩ دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

وليعلم أن هذا التكتل الدولي الاقتصادي اتفاق بين دولتين أو أكثر؛ لإزالة كافة العوائق الحائلة دون انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص فيما بينها، بل التنسيق بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول ورفع معدلات النمو؛ فهو وسيلة تلجأ إليها دول معينة لتحقيق غايات معينة، جماعها: التواطؤ على دفع عجلة النشاط الاقتصادي فيما بينها^(١١).

ويرى الباحث أنه لا بد لقيام التكتل الدولي من الاتحاد الجغرافي، والتقارب المكاني؛ لتسهيل التنقل وإزالة العوائق والحواجز المكانية، وأيضاً الاتحاد الحضاري والثقافي؛ ذلك أن الثقافة والدين واللغة عوامل مؤثرة في قيام تكتل دولي فضلاً عن الاتحاد التاريخي لشعوب هاته الدول.

على أن التكتل الدولي له سمات خاصة تميزه عن غيره كوسيلة نجاح اقتصادية منها: اتساع رقعة الأسواق؛ فتزداد المنافع السوقية وتتنامى من خلال هذا الاتساع، فضلاً عن زيارة فرص العمل بين شعوب تلك الدول، والقضاء على عوامل الركود الاقتصادي؛ كالاحتكار والغش؛ ذلك أن الأهداف حينئذ تكون متحدة، وتجتمع جميعها على تقسيم العمل الاقتصادي وتعيين الإنتاج، وزيادة التنافس والكفاءة، وإثراء الحياة الفكرية والثقافية^(١٢).

في نوفمبر ٢٠٠١م، صاغ الباحث الاقتصادي: جيم أويل (Jim Onil)، بمؤسسة جولدن ساكس (Golden sax) صاغ اصلاح (BRIC) للإشارة إلى أوائل حروف أربع دول هي: البرازيل: Brazil، وروسيا: Russia، والهند: India، والصين: china، في تنبؤ اقتصادي منه إلى أن فرصة الاستثمار بين هذه

(١١) دراسات في التجارة الدولية، يوسف سعداوي، دار هومة بالجزائر، ص ١٤٠.

(١٢) ينظر: التكتلات الاقتصادية الدولية، د. معتصم محمد، ص ١٣.

الدول الأربعة ستكون قوية جدًا؛ كرمزٍ لانتقال الثقل الاقتصادي العالمي من الغرب
بزعامة هذه الدول.

وقد تفاعل لتنبؤ جيم أويل وزراء خارجية الدول الأربع؛ حيث بدأ التفاوض
لتشكيل مجموعة دول البريك (BRIC)، وانهقد اجتماع في مدينة نيويورك في
سبتمبر ٢٠٠٦م، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ليشهد
الاجتماع بين وزراء خارجية الدول الأربع تأسيس قمة البريك (BRIC)(١٣).

والحق أن هذا التنبؤ يستحق الدعم؛ ذلك أن الدول الأربع تمثل نسبة ما يقرب
من ٢٦٪ من الاقتصاد العالمي، بل تمثل مساحة هذه الدول جغرافيًا نحو ٢٦ %
من مساحة الكرة الأرضية، وتضم نحو ٤١ % من سكان العالم، و ما يربو عن
١٨ % من تجارة العالم، ومن ثم فهذا التكتل الدولي الرباعي يشكل تجمعًا سياسيًا
اقتصاديًا عالميًا يهدف إلى تحقيق التعاون التجاري والثقافي والسياسي، على نحو
يؤمّن لشعوب هذه الدول الاستقرار والتقدم الاجتماعي، لا سيما أن جنوب أفريقيا
(South Africa) دعيت إلى الانضمام إلى هذه القمة الاقتصادية، في
ديسمبر ٢٠١٠م، بمبادرة من الحكومة الصينية، لتصبح دول بريكس
(BRICS)(١٤).

(١٣) ينظر: الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، محمد فايز، مجلة السياسة الدولية، العدد
١٨٥، ص ١٨، ط/ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وتكتل دول البريكس،
ماهر إبراهيم، ط/ دار الفكر العربي، ٢٠١٤، ص ١٢.

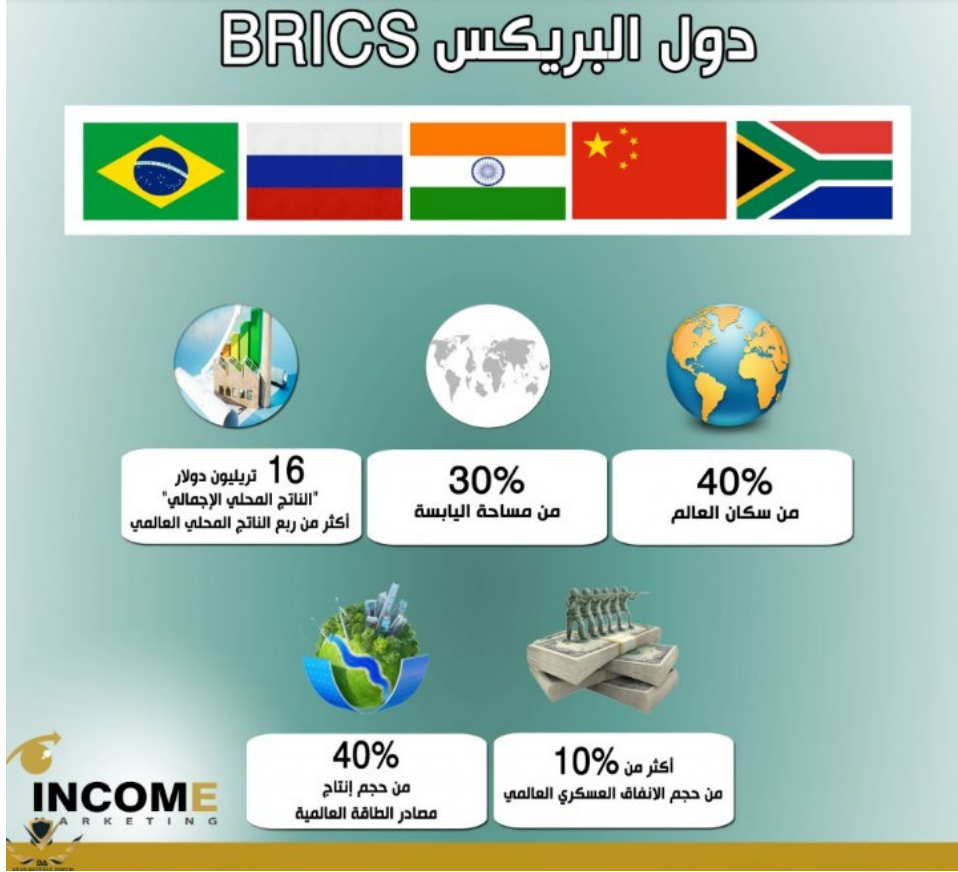
(١٤) ينظر: واقع التكتلات الاقتصادية، سكيمة حملاوي، رسالة ماجستير بكلية العلوم
الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ٢٠١٢، ص ٣٨.



شكل (١) خريطة توضح مواقع دول التكتل (١٥)

(١٥) ينظر الرابط التالي:

<https://www.skynewsarabia.com/infographic/1681832>



شكل (٢) يوضح كثافة دول BRICS (١٦)

(١٦) ينظر: الرابط التالي:

[/https://defense-arab.com/vb/threads/180607](https://defense-arab.com/vb/threads/180607)

المبحث الثاني

فلسفه أنظمة تكتل دول BRICS

يشكل التكتل الدولي BRICS تجمعاً سياسياً واقتصادياً عالمياً، بحيث يسعى إلى تحقيق التعاون التجاري والثقافي، فضلاً عن مساندة ودعم الدول النامية والضعيفة؛ لإحراز نموٍ اقتصادي يؤمّن لشعوبها الاستقرار والأمن، وبمقتضى إحصاء ٢٠١٢م؛ فإن هذا التكتل الدولي للدول الخمس يشكّل عدد سكانه نصف سكان العالم، إضافة إلى تمتع هذه الدول باقتصاد كبير ذي تأثير عالمي ذائع الصيت؛ إذ يمثل الناتج الدولي لها ما يقارب ١٣,٦ تريليون دولاراً أمريكياً، بل إن تقدير الاحتياطي النقدي لتلك الدول الخمس يربو عن أربعة تريليونات دولاراً أمريكياً^(١٧).

وأهم ما يميز هذا التكتل هو انفراده وامتيازه عن غيره من التكتلات العالمية؛ فجميع دول التكتل BRICS غير مشتركة في النظام الجغرافي، بل إنها متفرقة في قارات العالم الأربع: آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأوروبا، ومن ثم -بل بالضرورة- غير مشتركة قطعاً في تراث ثقافي أو إنتاج فكري، أو تقدم حضاري، والوجه في اشتراكها إنما هو كونها دولاً نامية وناشئة، تسعى لتحسين وضعها الاقتصادي وتثبيت ثقلها العالمي، إذا تقرر هذا؛ فإن لهذا التكتل أنظمةً يُكشف عنها بواسطة ما يلي :-

(١٧) ينظر: مجموعة البريكس، أسباب النشوء وآفاق التطوير، كمال النقيب، جريدة عمان، أبريل ٢٠١٢م.

المطلب الأول

أهداف تكتل دول BRICS

يلزم العلم أن لكل دولة في هذي الدول أهدافاً خاصة ترمي إليها، كما أن لها أهدافاً مشتركة، ولعل القاسم المشترك بين جميعها هو سعي كل منها في استخدام هذا التكتل كسبيل إلى تعظيم مكانتها الدولية، متبعة في ذلك سياسةً دفاعيةً تضمن لها أسعار صرف مرنة، وديون منخفضة، بل وارتفاعاً في الاحتياطي النقدي؛ وذلك من أجل حماية السيادة الوطنية، والقضاء على الفقر في المقام الأول، إضافة إلى تكوين مؤسسة مالية دولية تنافس باقي المؤسسات الدولية^(١٨)، وفيما يلي أهم الأهداف الرئيسة التي تتغياها كل دولة من تكتل BRICS^(١٩):-

- إحداث توازن دولي اقتصادي، وحفظ الاستقلالية في إنشاء المؤسسات المشتركة.
- الاستشراف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي.
- التطلع إلى التعاون التنموي المستدام، وتطوير البنى التحتية، وإقامة المشروعات الضامنة للأمن الغذائي.

(١٨) البريكس نموذج التعاون الدولي، هدايا عبد الستار، مجله البحوث التجارية، المجلد ٤٦، العدد ٣، ص ٩٣.

(١٩) ينظر: تكتل البريكس ووضعه في النظام العالمي، آية عبد الهادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ص ١٨١، والتكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، محمود عبد العزيز، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٢، العدد الأول، ٢٠١٨، ص ٤١١.

- إصلاح النظام المالي الدولي؛ بالاشتراك مع المؤسسات المالية البديلة عن المؤسسات المالية المتحكمة في صندوق النقد الدولي.
- الالتزام بتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.
- المطالبة بنظام دولي يمثل الإنصاف وتحقيق العدالة الاقتصادية.
- حفظ الأمن والسلام الدوليين ومجابهة الإرهاب.
- تحسين نوعية النمو عن طريق دعم التنمية الاقتصادية القائمة على التقدم التكنولوجي .
- التمويل على بنك التنمية الجديد؛ من أجل تمويل الدول وعدم الاعتماد على الصندوق الدولي.
- السعي الدؤوب إلى زيادة المشاركة والتعاون مع بلدان العالم؛ لتحسين أداء النظم التجارية متعددة الأطراف.
- العمل على تحقيق التكامل وليس التنافس في مبادرات التصنيع بين دول التكتل.
- وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذي الدول الخمس، شريطة أن يكون من بين بنودها ما يلي:-
- إنهاء سياسة القطب الأحادي، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسة العالمية.

- العمل على تهيئة المناخ الملائم لتسريع التطور الاقتصادي.
- خلق نظام جديد لعملة احتياطية خاصة .
- إنشاء خط اتصال لاسلكي خاص بدول BRICS؛ لتفادي عمليات التجسس الأمريكية.
- تقديم قروض مالية بالعملات المحلية؛ بهدف إنهاء الاعتماد على الدولار الأمريكي.
- رفع مستوى الحوكمة الاقتصادية؛ وذلك يتم بإدخال الإصلاحات اللازمة التي تراها دول التكتل في النظم النقدية.
- معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية، بل اعتباره مخالفًا لقواعد القانون الدولي.

المطلب الثاني

مظاهر القوة في تكتل دول BRICS

ثمت أمور تُظهر القوة الكامنة في هذا التكتل الدولي، وقبل الشروع في كشف النقاب عن أبرز هذه الظواهر القوية، يحسن صرف النظر إلى عدة مؤشرات تساعد في إنتاج القوة التكتلية لدول BRICS، وأهم هذه المؤشرات مايلي :-

أولاً: عكفت الدول الرأسمالي -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- على إحباط عزائم دول BRICS، وإعاقة الطريق أمامها، وعرقلة أهدافها، بل توريطها اقتصادياً؛ فقد استدرجت روسيا - إحدى دول BRICS - في الأشهر السالفة من هذا العام، إلى شن حرب استنزافية على أوكرانيا، بل أثارت حفيظة الصين بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع رقعتها في المحيط الهادي والهندي؛ من أجل تحديد علاقة الصين بتايوان، وكان من نتاج ذلك: أن ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة فاقت ٣٢ %، ما أدى إلى زيادة نسب التضخم في أغلب البلدان، لأول مرة في تاريخ أربعين سنة مضت (٢٠).

أما ثاني المؤشرات؛ فانضمام دول أخرى غير الدول الخمس إلى هذا التكتل BRICS مع بداية عام ٢٠٢٤م، وهي: مصر، والسعودية، والإمارات، وإيران، وإثيوبيا، بل تسعى دول أخرى للانضمام إليه؛ كأفغانستان، وبنغلاديش، وبيلاروسيا وإندونيسيا، وكازاخستان، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، والسنغال، وسوريا، والسودان، وتركيا، وزيمبابوي، وفنزويلا، وتونس.

(٢٠) ينظر: بريكس مسار الاقتصاد العالمي الجديد، هيئة تحرير مجلة المال والتجارة، ٢٠٢٣م، ص ٤٦.



شكل (٣) يوضح انضمام دول أخرى إلى BRICS وحصة كلٍّ من الاقتصاد العالمي (٢١)

(٢١) ينظر الرابط التالي:

<https://econ-pedia.com/%D8%AD%D8%B5%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84>

وفيما يلي أهم مظاهر القوة في التكتل الدولي BRICS:-

المظهر الأول: توزيع العمل بين دول BRICS، ويكون على أساس من التخصص والإتقان؛ إذ تقوم كل دولة من دول التكتل بإنتاج الأشياء التي تميزها عن غيرها، بما يتناسب مع وفرة مواردها الانتاجية، وما يحقق الاستخدام الأكفأ للموارد الاقتصادية، ويخفّض نفقة الإنتاج؛ فهذا شأنه زيادة الأرباح؛ نظرًا لإلغاء الحوافز الجمركية، ومن ثم تتحقق مصالح المنتج الساعي إلى تحقيق الربح، وتحقيق مصالح المستهلك الحاصل على السلعة أو المنتج من منتجه بأقل التكاليف^(٢٢).

المظهر الثاني: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى أن التكتل الدولي يؤدي إلى إيجاد تفاؤلٍ للمستهلك، ومن ثم زيادة إقبالٍ من دول التكتل على التفاني في تقديم المنتجات التي تخصصت فيها، ما يدعو إلى زيارة الاستثمار، وارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات؛ هذا فضلاً عن جذب رأس المال الأجنبي؛ بناءً على رغبة المستثمرين الأجانب في استثمار رؤوس أموالهم في طاقات أجنبية لدى الدول الكبرى؛ فكل هذا بلاريب يزيد من معدلات التنامي الاقتصادي^(٢٣).

المظهر الثالث: يؤدي التكتل الدولي في BRICS إلى حرية التنقل في أيدي العمال وفي رؤوس الأموال كذلك، من البلد الذي الإنتاج فيه قليل، إلى الذي الإنتاج

(٢٢) ينظر: التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دنزيه عبد المقصود، ط/ دار الفكر ٢٠٠٦م، ص ٣١.

(٢٣) التنمية الاقتصادية، د.علي لطفي، ط/ مكتبة عين شمس/ ص ٢٠٣.

فيه كثير، ويقيناً فإن في ذلك خيرًا وفيرًا للبلدين؛ ذلك أن عنصر العمل يستخدم على الوجه الأكمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخول في دول التكتل^(٢٤).

المظهر الرابع: منح القدرة على التفاوض مع الدول والكيانات الأخرى؛ فتستطيع دول التكتل BRICS أن تحقق مصالح جمة، من خلال تحكم دوله في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة بمفردها خارج دول التكتل؛ إذ بمقدورها أن تستورد سلعًا أجنبية بأسعار منخفضة، مع قدرتها على رفع أسعار سلعها التي تصدرها للخارج، ولا أدل على ذلك مما حدث في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م بين مصر وإسرائيل؛ حيث استطاعت الدول العربية المالكة والمصدرة البترول أن تضغط على الدول الأجنبية وتتفاوض معها في تغيير موقفها تجاه قضية فلسطين، كما استطاعت التحكم في رفع أسعار البترول إلى خمسة أضعاف ثمنه قبل الحرب^(٢٥).

المظهر الخامس: تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد، ومن شأن هذا المظهر القوي أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول BRICS، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وإيصالها إلى حد الرفاهية، وما يتبعه من زيادة أجور مواطنيها^(٢٦).

المظهر السادس: تحقيق الأمن العسكري؛ فلقد شهد الشأن العسكري قوة ملحوظة لدول BRICS، وهو ما أثار رغبة دول الغرب، وبخاصة الولايات

(٢٤) التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، د. إسماعلي شلبي، ط الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص ٧٦.

(٢٥) ينظر: أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي، د. أحمد عرفة، ص ٣٣.

(٢٦) ينظر: التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة، دنزيه عبد المقصود، ص ٣٥.

المتحدة الأمريكية؛ حيث احتلت دول BRICS المرتبة الخامسة عشرة على مستوى العالم، بإجمالي نفقات عسكرية بلغت سنة ٢٠١١م نحو: ٣١٤,٨ مليار دولار^(٢٧).

إنها مؤشرات إلى التحول الكبير في التوازن الاقتصادي العالمي، وبدورها ستؤدي إلى تعزيز التبادل التجاري في مسارات غاية في الأهمية؛ كالطاقة، والتكنولوجيا، والزراعة، بجانب قوة الهوية الثقافية لهذه الدول.

المطلب الثالث

مشكلات تكتل دول BRICS

ثمت أنماط معقدة لتجربة التكتل الدولي BRICS، ولا بد من الوقوف عليها لإدراك خطورتها، وإيقاف زحفها الجارف على أمن هذه الدول، وأبرز هذه المشكلات مايلي :-

أولاً: اختلاف النظم السياسية: لا تشترك الدول المنضوية تحت تكتل BRICS في نظام سياسي موحد؛ فالهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، تعتمد في نظام الحكم بها على الانتخاب، وقد تتشابه معها إلى حد كبير روسيا، أما الصين؛ فيحكمها الحزب الشيوعي، ولعل هذا هو السبب في تسمية هذا التكتل BRICS، استدلالاً بالحرف الأول على اسم كل دولة؛ تحاشياً من أن تحمل التسمية مدلولات سياسية.

(٢٧) بريكس.. مسار الاقتصاد العالمي الجديد، هيئة تحرير مجلة المال والتجارة، يناير ٢٠٠٤م.

ثانيًا: تغاير الموقع الجغرافي: ضمن المشكلات المعقدة لدول BRICS، يقوم عدم حل الخلاف الحدودي بين الصين والهند منذ حرب سنة ١٩٦٢م، ويبدو التعقيد في كون هذا الخلاف يدعو الهند إلى أن تعمق علاقاتها العسكرية مع أمريكا، وما يزيد الطين بلة، أن وصل الأمر إلى أن تتحد الهند مع اليابان وأمريكا وأستراليا في حلف أمني يستهدف مواجهة التحركات الصينية، وهو تحالف -بلا شك- يؤثر سلبيًا على تكتل دول BRICS !!!

ثالثًا: الاتحاد في الشراكات الاقتصادية: إن الشراكات التجارية لدول BRICS مع الدول الغربية ضاربة في التعمق؛ فالصين في شراكة متجذرة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن الصين هي السوق الثالثة الكبرى للصادرات الأمريكية، بل هي أكبر مورد للولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل أيضًا شريكها التجاري الأول هو أمريكا، بل قد نمت التجارة بين الهند وأمريكا، حتى أصبحت الأخيرة الشريك الأول للهند!!!

رابعًا: الوقوف على نمط تكتلي: من المشكلات الرئيسة أن تكتل BRICS لم يطور؛ بحيث يكون تكتل التكامل الدولي، كما فعل من قبل الاتحاد الأوروبي، وكما تفعل الآن الولايات المتحدة من حشد حلفائها وتقوية أواصر الارتباط معهم على كافة الأصعدة، وما حرب روسيا على أوكرانيا عنا ببعيدة^(٢٨)!

خامسًا: نقص الموارد الاقتصادية: تواجه دول BRICS مشكلة محدودة موارد الاقتصاد لديها؛ فالهند -مثلًا- وكذا الصين تواجههما مشكلة نقص المياه

(٢٨) ينظر: مجموعة البريكس والخيارات الاستراتيجية للدول الإسلامية، طلعت رميح، مجلة البيان، عدد ٤٣١، فبراير ٢٠٢٣م، ص ٤٩.

والطاقة، والتي تتزامن وثبات نمو إنتاج المحاصيل الزراعية، وبقينا فإن هذه المشكلة تثير المخاوف من تفاقم الأوضاع الغذائية في الأيام المقبلة (٢٩).

سادساً: غياب التنسيق بين السياسات التجارية: لاتزال السياسات التجارية لبعض دول BRICS غير متناسقة تماماً؛ فالسوق البرازيلية تعثرها سياسة الإغراق بالأحذية الصينية، وكذا جنوب إفريقيا، سوقها غارقة بالملابس الصينية كذلك، وقد واجهت صناعة النسيج ضربة قاضية في جنوب إفريقيا بسبب المنتجات الصينية، في حين فرضت الهند رسوماً على سلع معينة صينية، حتى لقد حدث خلاف بين بكين وموسكو حول تسعير النفط الروسي(٣٠)!

وبالجملة .. فإن التكتل الدولي BRICS ذو أهمية بالغة اقتصادياً؛ فهو تحالف سياسي واقتصادي لا يُستهان به، ولا أدل على ذلك من تداعي المبادرات الدولية لطلب الانضمام، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تضعيف معالم القوى التكتلية، وإضعاف صور الضعف الواهية، من خلال إمكانية بروز تحديات دولية جادة تستدعي النظر والمعالجة.

(٢٩) ينظر: بريكس البحث عن هوية موحدة، براهي قشلاحي، مركز الجزيرة للدراسات، مارس

٢٠١٢م، ص ٣.

(٣٠) البريكس تكتل القوى الصاعدة، أحمد دياب، ملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام،

٢٠١١م، ص ١.

الفصل الثاني

أثر التكتل الدولي BRICS في صناعة التنمية الاقتصادية

وينتظم مبحثين

المبحث الأول: أثر التعاون الاقتصادي في تكتل دول BRICS .

المبحث الثاني: أهمية تكتل دول BRICS في الواقع العالمي .

الفصل الثاني

أثر التكتل الدولي BRICS في صناعة التنمية الاقتصادية

تقديم: لا يسع الدول المنعزلة عن مثيلاتها أن تسير في ركب التنمية الاقتصادية، ما لم تتعاون مع دولة مماثلة لها في أمر تنموي، كما لا تستطيع دولة - أيًا كانت قوتها الاقتصادية- أن تعيش بمنأى عن دول غيرها؛ إذ الطبيعة الإنسانية والمصالح الشعبية تدفعانها إلى الانخراط وإنشاء عديد من العلاقات المتنوعة (٣١).

لذا فالتعاون بين التكتل الدولي BRICS ضرورة حتمية لتحقيق تنمية اقتصادية؛ فليس يرتبط فقط بالجوانب التجارية، بل إنه يتوجب التعاون في جميع مناحي الحياة؛ وعلى ذلك فالتفاهم الفكري تعاون، والتلاحم العرقي تعاون، والاتحاد الثقافي تعاون، والعلاقة في البيع والشراء تعاون، والسلام والحرب، وتقارب الأديان، وتوافق الحضارات، كلها قائمة في المقام الأول على التعاون، ومن ثم فالتعاون قرين النجاح، بل إنه سمة فطرية جلّأها القرآن الكريم بقوله تعالى: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [الحجرات: ١٣]، فما التعارف الدولي إلا تعاون على تلاقي الموارد والرؤى والأفكار.

إن التعاون لا يقتصر على تقديم حصة من رأس المال فحسب، بل يمكن إتمامه بواسطة تقديم رأي، أو إسهام بمشورة، أو إسداء تجربة، وما تبادل الخبرات، وإقامة الشراكات، وحدوث التوريدات بين الشركات إلا تعاون راقٍ.

لأجل ذلك يكشف هذا الفصل في مبحثه الأول عن أثر التعاون بين تكتل دول BRICS في صناعة التنمية الاقتصادية؛ فأقول مستمداً من الله تعالى كل عون:-

(٣١) ينظر: آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة، أمينة موصلي، مجلة الباحث، ص ٢٥٥ .

المبحث الأول

أثر التعاون الاقتصادي في تكتل دول BRICS

أدى التعاون الاقتصادي بين تكتل دول BRICS إلى الاهتمام الواسع الصدى في الاقتصاد العالمي؛ وما ذلك إلا لأنه تعبير قوي عن إرادة قوية لتحقيق تنمية اقتصادية متقدمة.

ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يظل تكتل BRICS مصر النماء الاقتصادي العالمي؛ لأنه -كما سلف- تكتلٌ يمثل أكثر من ربع مساحة الكرة الأرضية، بل يمثل سكانه أكثر من ٤٣٪ من سكان الكوكب، بل تقترب إيراداته من ٢٥ ٪ من إجمالي الإيرادات القومية العالمية، فضلاً عن امتلاكه قرابة نصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب (٣٢).

إن التعاون بين التكتل الدولي BRICS يأتي في خضم تحولات سياسية واقتصادية وأمنية، لاتزال تهدد العالم -بأسره- بطغيان اقتصادي أمريكي، ومن ثم فحصول التعاون بين هذا التكتل يعد ضرورة قومية، لاسيما أن هذه الدول تشترك وتتعاون جميعها على كونها غير راضية عن الوضع الدولي الاقتصادي السائد، وعن المساعي الأمريكية لإبقاء العالم قاطبة ساحة لها، وعلى كونها أيضاً معتمدة على خطة اقتصادية تنموية قوامها: تركيز قواها على مواجهة الأعباء والصعوبات التي تتولى كبرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن يعاونها .

(٣٢) ينظر: التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، أحمد كاروس، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثالث، المجلد العاشر، ص ٣٩٧ .

لأجل ذلك كله.. تتخذ دول BRICS موقفًا تعاونيًا موحدًا ضد السياسات والخطط الأمريكية، والذي يعد من أبرز معالمه ما يلي (٣٣):-

• رفض التعسف الأمريكي العسكري للتدخل في شئون بعض البلدان المتأججة بالمكر الأمريكي؛ كالنزاع السوري الذي دعا تكتل BRICS إلى إيقافه بحلول سلمية، وكذا العقوبات الغربية المفروضة على روسيا؛ حيث أعلن التكتل رفضه إياها، وأنها تمثل خرقًا لميثاق الأمم المتحدة، وكالأزمة الأوكرانية التي طالب التكتل في البيان الختامي لقمته في البرازيل، طالب بحلّها سلميًا.

• عارض تكتل دول BRICS بناء أية مستوطنات إسرائيلية، واعتبره مخالفًا للقانون الدولي.

• أعلن التكتل رفضه القاطع للتجسس الأمريكي، واعتبره لوثًا إرهابيًا مقيتًا، وهو ما دعاه إلى إنشاء وصلات للإنترنت؛ من أجل تفادي المرور بأراضي الولايات المتحدة الأمريكية؛ فأطلقت البرازيل - هذه التي وقعت في شباك التجسس الأمريكي- مشروعًا حديثًا يقوم على مدّ وصلات من الألياف البصرية التي تمر خلالها الاتصالات السلكية.

• استشراف إتاحة السوق المشتركة لترويج السلع المنتوجات، وهو ما يؤدي إلى توفير العملات الأجنبية.

• العمل على تشكيل أنظمة الدفع البديلة للدولار الأمريكي، بل لقد عازمت دول التكتل على إنشاء عملة مشتركة ذهبية احتياطية للتجارة العالمية .

(٣٣) دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية، صلاح الدين بهلول، المجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد العاشر، العدد الرابع، ص ١٤٧.

- الاشتراك في صناعة القرارات العالمية، وإقامة علاقات دولية متوازنة .
 - الاستفادة المشتركة من تبادل الخبرات، وألوان المعارف، وصنوف العلوم المساعدة على النماء والوفرة الاقتصادية (٣٤).
- إن ما يعزز قوام التعاون بين دول BRICS، هو كونه تعاونًا غير متجانس العضوية، ومترامي الأطراف، إلا أن الجميع متحدٌ في إرادة النضج الاقتصادي، وتحصيل التوازن السياسي، وإدراك الأمن القومي.

المبحث الثاني

أهمية تكتل دول BRICS في الواقع العالمي

تتجلى أهمية التكتل الدولي (BRICS) عالميًا في احتوائه مجموعة من الدول الصاعدة، المختلفة جغرافيًا، المتحدة من حيث قدراتها الاقتصادية؛ فتحل الصين القوة الاقتصادية الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحل الهند المرتبة الرابعة، وتحل روسيا المرتبة السادسة، وتحل البرازيل المرتبة التاسعة، أما جنوب أفريقيا ففي المرتبة الخامسة والعشرين، حسب إحصاء صندوق النقد الدولي، الكفيل بدعم التبادل الاقتصادي والتكتل الدولي بين هذه الدول، كما أن قيمة التبادلات الاقتصادية بينها قد بلغت (١٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٠ م، بينما

(٣٤) ينظر: الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة، علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٦٣، ومصر وبنك التنمية لتكتل البريكس، هبة جمال الدين، مجلة أفاق آسيوية، العدد الثاني عشر، ص ٣٢ .

بلغت (١٥٨) مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن ترتفع قيمة التبادلات بينها إلى (١٠٠٠) مليار دولار بحلول ٢٠٣٠م^(٣٥).

إن هذا التكتل الدولي الخماسي ليس هدفه اقتصاديًا محضًا، بل يبعث - بواسطته- حكام هذه الدول برسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: إن الدول الصاعدة لها مكانتها الدولية، وإن زمن الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي في طريقه إلى الانتهاء، لاسيما أن العلاقات التكتلية بين هذه الدول إنما تُبنى على أسس: المساواة، والتضامن، والاحترام، وحفظ مبادئ حقوق الإنسان، بل ما يبعث على حلول الأمن: سعيهم إلى مناقشة إنشاء عملة موحدة للتبادل الاقتصادي.

نعم؛ هذا ما أوضحه بعض رؤساء هذا التكتل؛ إذ صرح (يوري أوشاكوف) مساعد رئيس روسيا للشئون الدولية، أن جميع دول تكتل BRICS يؤيد إقامة نظام متعدد الأقطاب يقوم على قدم المساواة واحترام الحق والعدل.

بل يقول (سيريل رامافوزا) رئيس جنوب أفريقيا: إن تكتل دول BRICS أصبح مهمًا جدًا في العالم، وإن دولاً عدة في قارات مختلفة تسعى لتكون جزءًا من نسيجه^(٣٦).

^(٣٥) ينظر: التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، سالي موفق، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، ص ٨٧.

^(٣٦) ينظر: البريكس القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ص ١٦.

خصائص تكتل دول (BRICS) (٣٧):-

أولاً: الصين، تأتي على رأس تكتل دول بريكس، ذلك أنها عالم يضم أكثر من ١٩٠ دولة، ما يعني أن خمس حجم البشرية يعيش في دولة واحدة هي الصين! كيف تبقى هذه الدولة على وحدتها، رغم اتساعها الجغرافي الضخم، ورغم تعدد ثقافات بين سكانها، بل تباين بيئاتها الجغرافي؟

لقد تمكنت الصين - رغم ذلك كله- من الوصول إلى مكانة مرموقة على الصعيد العالمي؛ حيث تقع شرق آسيا، وتقدر مساحتها بنحو ٩,٦٠٠,٠٠٠ كم من مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ طولها ٥,٥٠٠ كم من الشمال، وعرضها ٥,٢٠٠ كم من الغرب، وبذلك فإنها تحتل المرتبة الثالثة عالمياً، بل قدر عدد سكانها حسب إحصاءات ٢٠١٩م بـ ١,٤٣٣,٧٨٤,٠٠٠ مليار نسمة؛ فتكون الكثافة السكانية ١٥٢,٧ لكل كيلو متر مربع.

وتتميز الصين بتصديرها دول العالم بحصة تقديرية تصل إلى ١٥% من إجمالي الصادرات العالمية، وبذلك فهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستيراد العالمي بنسبة ١١٪، وما يزيد من تميزها أنها ذات هكيل سلعي ضخم ومتنوع؛ إذ تنصدر دول العالم في تصدير عدد من المنتجات الصناعية الثقيلة والخفيفة.

ثانياً: روسيا، ترى -من مبدإ فريد لها- أن عالماً وحيداً غير مقبول، وأن الهيمنة الاقتصادية أمر لا يمكن السماح به لأي دولة، إذ إن هذه الهيمنة ستكون مصيرها الصراعات والحروب، نعم، هذه رؤية اقتصادية فائقة جدّاً، تتبناه دولة

(٣٧) ينظر: تأثير مجموعة البريكس في النسق الدولي، سناء خضران، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، ٢٠٢٠م.

غنية بالموارد المعدنية، وهي المصدر الرئيس للنفط والغاز عالمياً، وبخاصة إلى الاتحاد الأوروبي.

تقع روسيا في الجهة الشمالية للكرة الأرضية في أوروبا الشرقية؛ فتمتد حدودها شرق قارة أوروبا، وشمال قارة آسيا، ومن ثم فإن الجزء الأوروبي منها يمثل ربع مساحتها، في حين يمثل الجزء الآسيوي منها ثلاثة أرباع مساحتها، ما يعني أنها أكبر دولة من حيث المساحة الجغرافية عالمياً؛ إذ تقدر مساحتها الإجمالية بنحو ١٧,١٠١,٢٨١ كم، وحدودها الجغرافية من الشمال: المحيط المتجمد بحر البلطيق، ومن الجنوب: البحر الأسود، ومن الشرق: جبال أورال والصين وكازاخستان، ومن الغرب: أوكرانيا وبولونيا، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات ٢٠١٩م نحو: ١٤٥,٨٧٢,٠٠٠ مليون نسمة، وهي دولة متعددة العرقيات؛ إذ يصل عدد عرقياتها ١٣٠ فئة عرقية .

تمتلك روسيا المقدمة الإنتاجية الهائلة عالمياً من النفط والغاز الطبيعي؛ فهي الثانية عالمياً في تصدير الوقود، وهي الأولى عالمياً في تصدير الأسمدة، والثالثة عالمياً في تصدير النيكل ومنتجاته، فضلاً عن تميزها في الصناعات الثقيلة.

ثالثاً: الهند، تلك المتسمة بموارد بشرية معتبرة، وموقع جغرافي مثالي؛ إذ تطل على طرق بحرية تربط بين أوروبا والشرق الأوسط الغني بالنفط، وبين دول الازدهار الاقتصادي: الصين، واليابان، ودول آسيا الشرقية؛ فهي الواقعة بين شرق روسيا ولندن في المملكة المتحدة، مروراً برأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا، وتقدر مساحتها الإجمالية بنحو: ٣,٢٨٧,٢٦٣ كم، ما يعني أنها الدولة السابعة عالمياً من حيث المساحة الجغرافية، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات ٢٠١٩م

١,٣٦٦,٤١٨,٠٠٠ مليار نسمة، وتقدر كثافتها السكانية بـ ٤٥٩,٦ لكل كم، ومن ثم تعد بعد الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان.

ورثت الهند من المستعمر البريطاني بلدًا يعتمد ٨٥% من سكانه على الزراعة في معيشتهم، رغم امتلاكها عددًا من الموارد الأولية؛ كالخام والنفط، والحديد والمنجنيز، أما اليوم وبعد مرور أكثر من نصف قرن على هذا الاستعمار والتردي، نجدها تمتلك كتلة بشرية هائلة مؤهلة تقنيًا؛ إذ أصبحت أكبر دولة منتجة ومصدرة للبرمجيات في العالم، وأضحت تتحكم في شركات: الطيران، والاتصالات، وبطاقات الانتماء العالمية، فضلًا عن امتلاكها جيشًا هو الأضخم في العالم.

رابعًا: البرازيل، التي تمثل إحدى محطات الاستقرار العالمي؛ والتي تشغل مساحتها نصف قارة أمريكا بمساحة تقدر بـ ٨,٥١٥,٧٦٧ كم؛ فطولها شمالًا: ٤٣٩٥ كم، وشرقًا: ٤٣١٩ كم، ولقد تأهلت بفضل هذا الموقع وتلك المساحة إلى أن تحتل المرتبة الخامسة في كبرى دول العالم؛ فلها حدود مع أغلب دول أمريكا الجنوبية، مثل: فنزويلا، وكولومبيا، وبوليفيا، والأرجنتين.

تعد البرازيل ذات أراضٍ صالحة للزراعة، بسبب غناها بالموارد الطبيعية، وامتلاكها أوسع غابة استوائية بالعالم؛ إذ تحتوى غابة الأمازون، تلك المشكّلة أكبر مخزون و مولّد للأكسجين فوق الكرة الأرضية على الإطلاق، بل تعد من كبرى الدول صناعيًا وزراعيًا، وبلغ عدد سكانها حسب مقتضى إحصاء ٢٠١٩م لهئية الأمم المتحدة ٢١١,٠٥٠,٠٠٠ مليون نسمة؛ فتشكل كثافتها السكانية ٢٥,٣ نسمة لكل كم.

خامساً: جنوب إفريقيا، الواقعة في أقصى جنوب القارة الإفريقية، تقدر مساحتها بنحو ١,٢٢١,٠٣٧ كم، وتحتل المركز الخامس والعشرين عالمياً من المساحة الجغرافية، ويلاصق ساحلها الغربي المحيط الأطلنطي، وساحلها الشرقي المحيط الهندي، ويغلب على سكانها طابع العرقيات؛ فتتكون من مجموعات عرقية مختلفة ومتبانية، ويقدر عدد السكان بها نحو: ٥٨,٥٥٨,٠٠٠ مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم المقدر بـ ٧,٧١٣,٤٦٨,٠٠٠ مليار نسمة، وعلى هذا تبلغ كثافتها السكانية ٤٨,٣ لكل كم، حسب إحصاء هيئة الأمم المتحدة في ٢٠١٩م.

وتعتبر جنوب أفريقيا من كبرى الدول الصاعدة صناعياً؛ بامتلاكها المعادن، كالفحم والحديد، والفضة، والنحاس^(٣٨).

(٣٨) ينظر: عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، غسان علي، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت ٢٠٠٨م، ص ٢٣٧، والخصوصية الصينية، كارين أبو الخير، ص ١٦٠، وكيف نجحت الهند فيما أخفقت فيه العرب؟ عبد الله المدني، مجلة حوار العرب، العدد الرابع، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٨٦، ومنظمة البريكس والنظام الدولي، سامر عبد الله، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ١١٢.

الفصل الثالث

التكتل الدولي BRICS في ميزان التشريع الإسلامي

وينتظم مبحثين:

المبحث الأول: الضوابط الشرعية لقيام التكتلات الدولية .

المبحث الثاني: رؤية التشريع الإسلامي لتكتل دول BRICS .

الفصل الثالث

التكتل الدولي BRICS في ميزان التشريع الإسلامي

توطئة: لعل هذا الفصل هو زبدة فصول هذه الدراسة المتواضعة، التي تحاول الكشف عن أثر التكتل الدولي BRICS في تعزيز النماء الاقتصادي، والمنطلق في هذا الفصل هو قوله تعالى: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [الحجرات: ١٣]، وإنما كان هو المنطلق؛ لأن الحق جل وعلا جعل الغاية من جعل الناس وخلقهم هي التعارف، والتعارف هذا يعد تنمية شاملة، فضلاً عن التنمية الاقتصادية التي يظهر فيها أثر هذا التكتل الدولي BRICS.

إن التعارف تفاعلٌ من المعرفة، وهو يقابل التناكر، كما يدل عليه قوله تعالى: (فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ) [يوسف: ٧٨]، وقول مبلّغ الشرع صلوات الله عليه وسلامه: (الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا انْتَلَفَ، وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ) ^(٣٩)، فينتج: أن الله أمر الناس ألا تتناكر معارفهم، وأن تتلاقى علومهم، وكيف لا والله جل وعلا (رب العالمين)، على اختلافهم دينياً، وعرقياً، ومكانياً، وزمانياً، وكلّياً، بل ورسول الناس من رب العالمين خالقهم قد أرسله ربه إلى الناس كافة رحمة بشيراً لهم ونذيراً (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) [الأعراف: ٥٨]، بل وكتاب الله الذي بلّغه رسوله (إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) [يوسف: ١٠٤] ^(٤٠) ؟

^(٣٩) أخرجه الإمام البخاري عن عائشة رضي الله عنها، كتاب أحاديث الأنبياء، باب الأرواح جنود مجنّدة، ١٣٣/٤، برقم ٣٣٣٦.

^(٤٠) ورد قوله تعالى: (إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) في سورتي: ص، الآية: ٧٨، وسورة التكويد، الآية: ٢٧.

ومن آثار التعارف: الضرب في الأرض من أجل اكتساب صنوف المعارف
بشتى ألوانها، واختلاف مآخذها، مع غض الطرف عن ذاتية المعرف أو ديانتها؛ فقد
استعان عليه الصلاة والسلام في طريقه إلى الهجرة بمعرف يهودي عبد الله بن
أريقط؛ فعن عائشة رضي الله عنها: (وَسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو
بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ، ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ هَادِيًا خَرِيَّتًا قَدْ غَمَسَ يَمِينَ
حُلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ) (٤١)،

قال ابن القيم رحمه الله: " في استئجار النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن
أريقط الدؤلي هاديا في وقت الهجرة وهو كافر، دليل على جواز الرجوع إلى
الكافر في الطب، والكحل، والأدوية، والكتابة، والحساب، والعيوب، ونحوها، ما لم
يكن ولاية تتضمن عدالة، ولا يلزم من مجرد كونه كافرا، أن لا يوثق به في شيء
أصلاً؛ فإنه لا شيء أخطر من الدلالة في الطريق، ولا سيما في مثل طريق
الهجرة" (٤٢).

كما استعان عليه الصلاة والسلام بتراث الروم الطبي، فيما يدل عليه قوله
صلى الله عليه وسلم: (لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ
وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ) (٤٣)؛ فالتعرف رافد معرفي هائل حث
عليه التشريع الإسلامي.

(٤١) أخرجه الإمام البخاري كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، أو إذا لم
يوجد أهل الإسلام، ٨٨/٣، برقم ٢٢٦٣.

(٤٢) بدائع الفوائد ٢٠٨/٣.

(٤٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها، كتاب النكاح، ٢٤ - باب جواز
الغيلة، وهي وطء المرضع، وكراهة العزل، ١٠٦٦/٢، برقم ١٤٤٢.

ويأمل الباحث أن يوفق في هذا الفصل إلى بيان مدلول (لتعارفوا) كميزان تشريعي يوزن به أثر تكتل دول BRICS في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مبحثين اثنين، يتناول أولها: الضوابط الشرعية لقيام لتكتلات الدولية، ويتناول المبحث الثاني: الرؤية التشريعية لتكتل دول BRICS؛ فأسأله توفيقاً ورشاداً.

المبحث الأول

الضوابط الشرعية لقيام التكتلات الدولية

انطلاقاً من كون التشريع الإسلامي هو الصالح التطبيق في كل الأزمنة وجُل الأمكنة، وهو الحاوي ما يطرأ للناس وما يعنّ لهم: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) [الأنعام: ٣٨]؛ فإن من شموليته العارمة: إقراره النظام الاقتصادي: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) [المائدة: ٢]؛ فالدين هو الوضع الإلهي السائق إلى كل خير، فليس ينحصر في العبادات فحسب، بل هو ممتد شامل أنظمة المجتمعات جميعها، ومنها: النظام الاقتصادي الذي يضمن للمكلفين النمو والرخاء والرفاهية، وثمت ضوابط تشريعية إزاء هذا التكتل الدولي BRICS، متى التزمتها الدول الأطراف في تكتلها عادت بالنمو والرخاء على مجتمعاتها، وهو ما تعرّج عليها السطور التالية :-

الضابط الأول: وجوب الوحدة التضامنية بين شعوب التكتل: إن الشريعة الإسلامية تدعو التكتل الدولي BRICS أن يكون قائماً على الوحدة؛ فقد شاءت إرادة رب العالمين أن تتنوع خيرات الأرض بتنوع رقعتها برداً وحرّاً؛ فليست في كل رقعة منها حاجاتها الكافية؛ بل أجازت الشريعة الإسلامية أن تتبادل البلدان المسلمة السلع التجارية مع غيرها من البلدان غير المسلمة، لكن على وفق مراد الشارع سبحانه وتعالى، وبدون أية مخالفة لنصٍّ أو مصادمة لعقل^(٤٤).

وامتثالاً للأمر الإلهي: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) [المائدة: ٢]، وجب على أولي الحل والعقد في مجموعة التكتل الدولي BRICS أن يتعاونوا ويبذلوا خراج التآزر؛ مصداقاً لقوله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) [الأنبياء: ٩٢].

والناظر في صفحات تاريخ الدولة الإسلامية –على تعدد ولاياتها- يلقي مظهر الوحدة والتضامن فيها بجلاء؛ فلم توجد حواجز أو قيود تحول دون اتحاد شعوبها، أن تمنع انتقالهم وسد حاجاتهم^(٤٥)، ويؤثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوله: (لو أن شاة عثرت ببادية الشام، لسئل عنها عمر: كيف لم تمهد الطريق؟)^(٤٦)، كما لم يحل اختلاف العقائد دون هذه الغاية؛ إذ كان أئمة الإسلام يجوبون أقطار الأرض ويتقلدون بها شتى الوظائف والأقضية والولايات من غير أن يسأل أحادهم عن جنسيته أو ديانته أو مولده^(٤٧).

^(٤٤) ينظر: سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، د. باسم جميل، ص ٢٩٨.

^(٤٥) ينظر: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، د. إسماعيل شلبي ص ٢٠٥.

^(٤٦) خامس الخلفاء الراشدين، أحمد الشرباصي، ص ١٤٤.

^(٤٧) اقتصاديات العالم الإسلامي، د. محمود شاكر، ص ٦.

الضابط الثاني: شرعية العلاقات بين دول التكتل: إن التشريع الإسلامي لا ينظر إلى العلاقات الاقتصادية الدولية نظرة مصالح دنيوية فحسب، بل يربطها بعقيدة التوحيد، ويجعلها جزءاً من استخلاف الإنسان في الأرض؛ حيث إنه مكلف بإعمارها وفق منهج الله، الذي يعد من أبجدياته: الاختلاف بين الأمم في الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية؛ فلم يكن عبثاً، بل هو من دلائل الحكمة الإلهية التي تدعو إلى التعاون، وتدعم تبادل المنافع بين الشعوب، بما يحقق التوازن والتكامل لا التباغض والتنازع، وهذا ما يؤكد قول الله تعالى: (وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا) [فصلت: ١٠]، أي أن الله عز وجل قدر في كل بلد رزقاً مخصوصاً لا يُستغنى عنه، ما يدفع الناس للسعي والتجارة والتبادل مع غيرهم.

وقد فهم السلف رضوان الله عليهم هذا المعنى؛ فيقرر عكرمة رضي الله عنه أن الله تعالى قدر في كل بلدة ما لم يجعله في الأخرى ليعيش بعضهم من بعض بالتجارة من بلد إلى بلد، وجعل في كل أرض ما لا يصلح في غيرها (٤٨)، ومن ثم فإن العلاقة الاقتصادية بين الدول من منظور إسلامي، ليست مجرد علاقة تبادل تجاري، بل هي معلم من معالم وحدة الخلق، وتكامل المجتمعات.

وهذا يعني إتمام العلاقات الدولية في BRICS بنسق مشروع يتوافق وأحكام التشريع الإسلامي الحنيف، سواء أكانت علاقات بيع وشراء، أم معلومات، أم أصولاً مالية، أم عقوداً وصيغاً مبرمة، ومن ثم فلا يجوز شرعاً أن يكون من بين العقود المبرمة في هذا التكتل: التعاقد على سلع أو خدمات يحظرها التشريع الإسلامي، كالمواد المخدرة، أو المعلومات الضارة، أو السلع الفاسدة (٤٩).

(٤٨) تنتظر هذه المعاني في: جامع البيان ٤٣٦/٢١، وتفسير القرآن العظيم، ١٦٦/٧، وتفسير البغوي ١٢٦/٤.

(٤٩) ينظر: القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية، د. شوقي دنيا، مجلة المسلم ص ٢٠.

وبدون أدنى شك؛ فإذا أحسن تطبيقُ هذا الضابط في العلاقات بين دول التكتل؛ فلا جرم يسهم في نماء ورخاء اقتصاد مجتمعاتها، ولعل هذا الأمر يستمد قوة تطبيقه متى علمت الأطراف المعنية ترهيب التشريع الإسلامي من تصدير السلع بغية الصناعات المحرمة؛ كتصدير العنب إلى مصانع الخمر، وتحريمه كلاً من عقود الربا والغرر، يدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا) (٥٠).

الضابط الثالث: تحقيق المساواة في الأعمال التكتلية: يتعين شرعاً على ولاية الأمر في تكتل BRICS توزيع الأعمال الاقتصادية على نحو من إسناد الأمر لأهله، كلٌّ في تخصصه؛ بأن تقوم كل دولة بإنتاج السلعة التي تتقن إنتاجها بامتياز نسبي، وأن تتخصص في صنوف المنتجات التي تتوافق ومواردها الإنتاجية بما يؤدي إلى الاستخدام الأكفأ لأي مورد اقتصادي مع انخفاض نفقة الإنتاج، وهذا قطعاً يثمر زيادة أرباح الدولة المنتجة بما يعود على سائر دول التكتل بالخير الوفير؛ نظراً لقلّة الحواجز الجمركية، وبذا تحدث للمستهلك منفعة الحصول على السلعة بتكلفة مناسبة، كما تحدث للدولة المنتجة وفرة الربح التي تسعى لتحصيله، وهكذا يسرى الانتفاع إلى جل دول التكتل (٥١).

الضابط الرابع: منع حدوث الضرر والضرار: قرر فقهاؤنا المسلمون رضي الله عنهم إزاء تعرضهم مسألة المتاجرة مع الدول المحاربة، قرروا كراهية تصدير السلع المؤدية إلى استقواء الدول المحاربة (٥٢)، ولو رأى فقهاؤنا ما آل إليه حد

(٥٠) المغني لابن قدامة ٤٥٨/٨، والحديث أخرجه الإمام الترمذي في سننه عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، ٢٨/٣، برقم ١٣٥٢.

(٥١) التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، ص ٣١.

(٥٢) ينظر: المبسوط للإمام السرخسي رحمه الله ٩٢/١٠.

الاستقواء بين الدول على اختلافها براعةً واستحواداً، لبالغوا في الكراهة إلى الحرمة؛ لأن إحلال هذه السلع يفضي إلى إلحاق الضرر، من باب: المؤدي إلى الحرام حرام؛ فثمت الضرر الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، بل الديني، فضلاً عما قد يسببه هذا تصدير تلك السلع من بطالة، أو ركود اقتصادي، أو تلوث بيئي؛ فعلى كل دولة أن تستأنس في سياساتها بقواعد التشريع الإسلامي، المانعة للضرر أو المحففة إياه، كقواعد: ارتكاب أخف الضررين، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والبدء بدفع المفسد على جلب المصالح عند تعارضهما^(٥٣).

الضابط الخامس: وجوب الوفاء بالعقود المبرمة والاتفاقيات: أولى التشريع الإسلامي عناية فائقة بوجوب الوفاء بالعقود والوعود والعهود؛ فقال عزّ من قائل: (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) [المائدة: ١]، بل لقد رتب الشرع السامي وعيداً على مُهمل تطبيق هذا النص، إذ عدّه خارجاً عن رتبة الإسلام؛ فهو منافق؛ حيث روى أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ)^(٥٤).

ولأجل هذا الإجلال التشريعي لقيمة الوفاء بالعهود، استنبط الفقهاء رحمهم الله حكماً تشريعياً مفاده: لا يجوز لبلد مسلم أن يتحلل مما التزم به تجاه بلد آخر غير مسلم، حتى إن اقتضت الحال قيام حرب جائرة ابتدأها البلد غير المسلم !

(٥٣) الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي رحمه الله ٨٩/٣.

(٥٤) أخرجه الإمام البخاري رضي الله عنه في كتاب الإيمان، باب علامة المنافق ١٦/١، برقم

وهو استنباطٌ مبنيٌّ على قوله سبحانه: (وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ) [الأنفال: ٧٢]، وإليه يومئ قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لواليه على حكم مصر: (إن عقدت بينك وبين عدوك عقدة، أو ألبسته منك ذمة؛ فحط عهدك بالوفاء، وارع ذمتك بالأمانة، واجعل نفسك جنة دون ما أعطيت؛ فإنه ليس من فرائض الله شيء، الناس أشدُّ عليه اجتماعاً مع تفرق أهوائهم، وتشتت آرائهم، من تعظيم الوفاء بالعهود؛ فلا تغدرن بذمتك، ولا تخيسن بعهدك، ولا يدعونك ضيق أمرٍ لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق؛ فإن صبرك على ضيق أمرٍ ترجو انفراجه، وفضل عاقبته، خيرٌ من غدرٍ تخاف تبعته) (٥٥).

هكذا يرغّب التشريع الإسلامي في الوفاء بالعقود والاتفاقيات الدولية، لاسيما تلك التي تعنى بالتجارة والاقتصاد؛ إذ تترتب على الوفاء بها حقوق واجبات دولية، وأنعم بهذا التشريع الذي يأمر بالعدل حتى مع البُغض، قال سبحانه: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [المائدة: ٨]، ومن العدل: الوفاء بالعهود، وها هو صلى الله عليه وسلم يفي بعهده مع اليهود حينما حلّ بالمدينة (٥٦).

الضابط السادس: الانتفاع بالخيرات على التداول: ويُعنى به أن الله تعالى كما سخر الكون بما فيه لجميع من فيه، حسبما يدل على ذلك قوله تعالى: (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ) [الجاثية: ١٣]، وعليه؛ فيجب أن يتساوى بالانتفاع به جميع من فيه، ويمكن أن يتخرج على ذلك: أن جميع دول

(٥٥) نهج البلاغة ١٠٧/٣.

(٥٦) ينظر: التحالفات السياسية بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات الغربية، د. علاء الزهواني، ص ٣٣٠.

التكتل تستأهل الانتفاع بموارد الكون وخيراته بلا تمييز بين دولة وأخرى؛ ذلك أن ما يستتبعه تداول الانتفاع من تلبية الحاجات، وسد النقص استيراداً، وجلب الأرباح تصديرًا، كل ذلك تعضده الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ولا أدل على ذلك من جعلها أصل الأشياء العام هو الإباحة، ويدخل في عموم هذه الإباحة: تداول الانتفاع بالصادرات والواردات وقيام التبادل التجاري المطلق بين دول التكتل (٥٧).

الضابط السابع: قيام العلاقات الدولية جميعها على العدل: يعد هذا الضابط قوام المعاملات كافة، سواء أكانت فردية أم جماعية، محلية إقليمية أم دولية عالمية؛ فلا تجيز الشريعة الإسلامية أن يعتدي أحدٌ على أحد، فضلاً عن دولة على أخرى، قال سبحانه وتعالى: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) [النساء: ١٣٥]، وتسطر السيرة النبوية أحرفاً من نور للصحابي الجليل عبد الله بن رواحة رضي الله عنه؛ إذ حدثه يهود خيبر بالخيانة والرشا؛ ليخفف عنهم من زراعاتهم ما ليس لهم، قائلاً: (أطعموني السحت؟ والله لقد جنتكم من عند أحب الناس إلي، ولأنتم أبغض الناس إلي من أشباهكم من القردة والخنازير، ولا يحملني على بغضي إياكم وحيي إياه أن لا أعدل عليكم)، فقالوا: بهذا -أي: العدل- قامت السموات والأرض (٥٨).

إن الإسلام يُعلي من شأن العدل إلى حدٍّ يرقى أن لو سرق مسلم مال غيره؛ فيحرم على أيِّ مسلمٍ آخر أن يشتري هذا المال المسروق منه وهو يعلم (٥٩)،

(٥٧) ينظر: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام، د. أحمد شتا، ط/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٧٩.

(٥٨) ينظر: أحكام أهل الذمة ١/٤٦.

(٥٩) ينظر: المبسوط للرخسي ١٠/٨٨.

وبغير شك؛ فإن هذا العدل يوطّد دعائم العلاقات الدولية الاقتصادية حتى إن كانت بين دول غير مسلمة.

المبحث الثاني

رؤية التشريع الإسلامي لتكتل دول BRICS

بعد أن تقررت في المبحث السالف الضوابط التي تجب مراعاتها لقيام تكتل دولي، يعرض هذا المبحث الرؤية المثلى للتشريع الإسلامي تجاه التكتل الدولي BRICS؛ من حيث مدى مشروعية التبادل التجاري بين المسلمين وغيرهم، وحكم الاستثمارات الأجنبية، واشتراط السلامة الشرعية لأنواع الخدمات والمنتجات المقدمة، وغيرها من القضايا التي يأمل الباحث معالجتها في هذه السطور التالية؛ فأستعين بالله قائلًا:-

أولًا: أقر التشريع الإسلامي الحق في استخدام كافة الموارد الكونية التي أودعها الله في أرضه، مادام الاستخدام مرعيًا بالضوابط الشرعية -السالف ذكرها- ومن ثم؛ فحاجة الدول الآن ماسة إلى تكتل دولي، تتبادل فيه الشعوب تجاراتها، بل إن منعه فيه من إلحاق الضرر بهم ما فيه، والضرر يزال كما هو منطوق القاعدة الفقهية (٦٠).

ولعل معاهدة صلح الحديبية شاهدٌ صدقٍ على مشروعية هذا التكتل الدولي؛ إذ قد جاء فيها: (مَنْ قَدِمَ مَكَّةَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ حَاجًّا، أَوْ يَبْتَغِي الرِّزْقَ؛ فَهُوَ آمِنٌ عَلَى مَالِهِ وَدَمِهِ، وَمَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ قُرَيْشٍ فَهُوَ آمِنٌ عَلَى مَالِهِ وَدَمِهِ) (٦١).

(٦٠) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٧ و ٨٣

(٦١) السيرة النبوية لابن حزم ٢٤٨/٣، ط/ مجلة الأزهر الشريف، ١٤١٣هـ.

ثانيًا: تمت أوامرٌ تشريعيةٌ تقضي بوجوب التعاون المشترك في كل ما يدعو إلى تحقيق الصالح العام، أمثال قوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) [المائدة: ٢]، وقوله سبحانه: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ) [آل عمران: ١٠٤]؛ ففيهما ما يمكن الاستدلال به على مشروعية المشاركة في تكتل دول BRICS؛ أخذًا بدليل القياس، بجامع إرادة تحقيق الخيرية.

ثالثًا: وردت في السنة النبوية نصوصٌ تدل على مشروعية الاستنصار بالغير، أفرادًا أو جماعات، من ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: (لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ حِلْفًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ، وَلَوْ أَدْعَى بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ) (٦٢).

وقيل لأنس بن مالك رضي الله عنه: أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ: (قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي) (٦٣).

ففيهما إقرار من النبي صلى الله عليه وسلم على الاستنصار بالقوة في الحق، ومن ثم فالتشريع الإسلامي يحث على التكتل الدولي المنضبط؛ لما فيه جلب المصالح ودرء المفاسد.

رابعًا: لا مانع شرعًا من قيام الدولة بمشاركات اقتصادية، أو مضاربات تجارية، سواء بين دول مسلمة أو غير مسلمة، مادامت منضبطة بالقواعد

(٦٢) أخرجه عن طلحة بن عبد الله رضي الله عنه: الإمام البيهقي في السنن الكبرى ٥٩٦/٦، برقم ١٣٠٨٠.

(٦٣) أخرجه الإمام البخاري رضي الله عنه، كتاب الكفالة، باب قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيبُهُمْ)، ٩٦/٣، برقم ٢٢٩٤.

الشرعية، ومحققاً المنافع العامة للشعوب، من: التواصل الاقتصادي، ووفرة العناصر الإنتاجية، فضلاً عن اكتساب تبادل الخبرات والمعارف، وتوظيف الموارد، وتعزيز المصالح السياسية، والأمنية، والدينية، والثقافية، ويدل لذلك شواهد، منها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عقد عقداً مع أهل خيبر، بمقتضاه يدفع لهم النبي عليه الصلاة والسلام أرضه لزراعتها، على أن يكون لهم نصف الخارج منها؛ فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ الْيَهُودَ: أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) (٦٤).

خامساً: تزخر السيرة النبوية بما يشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عقد التحالفات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، عند تأسيسه الدولة المدنية؛ فقد عاهد عليه الصلاة والسلام، وهادن، وتحالف مع القبائل العربية وغيرها من اليهود، ومن ذلك: معاهدة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وكذا وثيقة المدينة المنورة، التي بُيّنت فيها الحقوق والواجبات للشعوب المتغايرة (٦٥).

وهذا يعكس قبول التشريع الإسلامي لأساس التكتل الدولي BRICS، الذي من خلاله تُتَغَيّا الحماية، ويُسعى لزيادة مصالح الدول المشتركة.

سادساً: لا تصدر الشريعة الإسلامية منظومة التكتل بوجه عام؛ إذ الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يرد نصٌّ دالٌّ على الحظر، بل إنها تدعم منهج المساعدات

(٦٤) أخرجه الإمام البخاري رضي الله عنه، كتاب الإجارة، باب إذا استأجر أرضاً، فمات أحدهما، ٩٤/٣، برقم ٢٢٨٥.

(٦٥) ينظر: التعددية السياسية في الدول الإسلامية، صلاح الصاوي، ط/ دار الإعلام الدولي، ص ١٤٤.

المالية بين الدول؛ أخذًا من قوله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) [الممتحنة: ٨]، وقد حدث أن قدمت الدولة الإسلامية عديدًا من المساعدات المالية لقريش، عندما ابتليت بالمجاعة (٦٦)؛ فيستفاد من مجموع ذلك كله أن التشريع الإسلامي جاء لتحقيق مصالح الناس، وقد تقرر عقلاً ما ينضوي عليه كثير من المصالح جرّاء المشاركة في هذا التكتل الدولي BRICS، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التقيد بضوابط التشريع الإسلامي حيال هذا التكتل.

(٦٦) ينظر: تنظيم الإسلام للمجتمع، للأستاذ أبي زهرة، ص ٥١.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج

بعد هذا النطواف في رياض فقه تكتل دول BRICS اقتصادياً وشرعياً، تتجلى أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة، ومن أبرزها:-

- إن التكتل الاقتصادي الإسلامي ضرورة شرعية؛ فقد وصف الله سبحانه الأمة الإسلامية بأنها أمة واحدة متماسكة تتعبده تعالى بهذه الوحدة: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) [الأنبياء: ٩٢].

- تؤيد الشريعة الإسلامية التكتلات الدولية؛ انطلاقاً من قوله تعالى: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [الحجرات: ١٣].

- يُسهم تكتل BRICS في تقارب الأديان، وأمان الأوطان، واستقرار البلدان، وإكرام الإنسان.

- إن التشريع الإسلامي لا ينظر إلى العلاقات الاقتصادية الدولية نظرة مصالح دنيوية فحسب، بل يربطها بعقيدة التوحيد، ويجعلها جزءاً من استخلاف الإنسان في الأرض.

- ثمت نمو ملحوظ لتكتل دول BRICS وتطور متسارع في مختلف المجالات.

- أضى تكتل دول BRICS كياناً متكاملًا، متجاوزاً البعد السياسي والاقتصادي.

- يتكاتف تكتل دول BRICS من أجل صيانة التقاليد الدينية والثقافية الخاصة بكل دولة، وغرس حب الوطن، ومواجهة مظاهر العولمة التي تُفقد الإنسان هويته.

- يرفض تكتل دول BRICS شتى ألوان الإرهاب والتطرف.

- يعد تكتل دول BRICS نمطاً من أنماط التنسيق والتعاون بين دول مختلفة، يسعى إلى تطوير علاقات تلك الدول، دون المساس بسيادتها؛ وصولاً إلى إحداث الشراكات والتفاعلات الاقتصادية والسياسية، ويتسم برفع القيود وإلغاء الحواجز بين وحداتها المختلفة، والتي تتجلى في: التجارة، والسوق المشتركة، والتعاون الاقتصادي بوجه عام.

- لا تزال فكرة التكتل الاقتصادي بين دول BRICS قائمة على دعم التفوق الشامل النافع، وتوفير شتى السبل لإقامة علاقات اقتصادية قوية، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى؛ فكرية، أو عرقية، أو دينية.

- يمكن الاصطلاح على أن التكتل الدولي: BRICS بناءً اقتصاديٍّ عالميٍّ.

- يتوقع الاقتصاديون الخبراء زيادة مستوى الاستثمار الأجنبي والتجارة بين دول التكتل، ومن ثم القضاء شيئاً فشيئاً على الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.

- يعد انضمام مصر لتكتل دول BRICS مصدر قوة، ومؤشر لمستقبل أفضل إن شاء الله.

- تتجلى أهمية التكتل الدولي (BRICS) في النسق الدولي؛ من خلال احتوائه مجموعة من الدول الصاعدة، المتباعدة جغرافياً، المتحدة اقتصادياً، والمحتاجة إلى الاستقواء ببعضها.

- ما يبعث على التفاؤل أن لهذا التكتل الدولي أهدافاً وغايات اقتصادية جديرة أن تُعزَّز، منها: أن تُبنى العلاقات بين الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل، فضلاً عن مبادئ الانفتاح والتضامن، والسعي إلى تحقيق تكامل شامل، وإقامة مشروعات تنموية لزيادة الأمن الغذائي، وإحداث توازن دولي اقتصادي، وإصلاح النموذج النقدي الدولي، الذي يقابل منذ أمد بعيد بمقاومة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إنه تُجرى الآن مناقشة إنشاء عملة موحدة للتسويات المتبادلة بين هذا التكتل، ولا جرم أن مآل هذه الغايات هو حفظ السلم والأمن الدولي، والاهتمام بقضايا مكافحة الفساد والإرهاب الدوليين، ودعم حقوق الإنسان، والتآزر نحو الأمن العام.

مقترحات الدراسة

- هذا، ويقترح الباحث ضرورة وجود لغة خطاب موحدة بين دول BRICS؛ حتى يتيسر التبادل التجاري والاقتصادي بوجه عام.

- كما يقترح الباحث سعي دول BRICS إلى القضاء على أسباب التنافر فيما بينها، وإلا فسيكون ذلك معول هدم في يد الدول الأخرى التي ترجو فشل هذا التكتل، ولعل هذا ما يشير إليه قوله تعالى: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) [الأنفال: ٤٦].

- كما يقترح أن تتكاتف الدول العربية جميعها للتفاعل والاشتراك في هذا التكتل الدولي؛ حتى يعود خيرها عليها.

والله تعالى أعلم

أهمُّ مصادرِ الدراسةِ ومراجعتها



القرآن الكريم

مصادرُ ومراجعُ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ وعلومه

١- "تفسير القرآن العظيم" لأبي الفداء ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، بتحقيق/سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية لدار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢- "تفسير البغوي"، المسمى: "معالم التنزيل في تفسير القرآن" لمحيي السنة محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، بتحقيق/عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى لدار إحياء التراث العربي -بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣- " تفسير الطبري"، المسمى: "جامع البيان في تأويل القرآن" لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

مصادر ومراجع الحديث الشريف وعلومه

٤- "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، المسمى: صحيح البخاري، للإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، بتحقيق/محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى لدار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٥- "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"، المسمى: صحيح مسلم، للإمام مسلم (ت: ٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٦- "سنن الترمذي" لأبي عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، بتحقيق/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.

٧- "السنن الكبرى" لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، بتحقيق/ حمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة لدار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٨- "المعجم الكبير" للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، بتحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط/ دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

مصادر و مراجع اللغة

٩- "مقاييس اللغة " لابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط/ دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠- "السان العرب" لابن منظور (ت: ٧١١هـ)، الطبعة الثالثة لدار صادر بيروت- ١٤١٤هـ.

مصادر و مراجع أصول الفقه

١١- "الموافقات" لأبي إسحاق الشاطبي، بتحقيق/ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى لدار بن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٢- "الأشباه والنظائر" للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

مصادر و مراجع الفقه المذهبي

١٣- "المبسوط " لشمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، ط/ دار المعرفة - بيروت.

١٤- "المغني" لابن قدامة المقدسي، ط/ مكتبة القاهرة- ١٩٦٨م.

مصادر ومراجع الفقه العام

١٥- "أحكام أهل الذمة " لابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، بتحقيق/ يوسف بن أحمد البكري، و شاكر بن توفيق العاروري، الطبعة الأولى لرمادى للنشر – الدمام، ١٤١٨ – ١٩٩٧.

١٦- "بدائع الفوائد" لابن القيم (ت: ٧٥١ هـ)، ط/دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٧- "السيرة النبوية" لابن حزم، ط/ مجلة الأزهر الشريف ١٤١٣ هـ

مصادر ومراجع عامة

١٨- "آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة"، أمينة موصلي، مجلة الباحث.

١٩- "أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي"، د. أحمد عرفة، ط/ دار التعليم الجامعي.

٢٠- "اقتصاديات العالم الإسلامي"، د. محمود شاكر، ط/ ط. المكتب الإسلامي.

٢١- "اقتصاديات المشاركة الدولية"، عبد المطلب عبد الحميد، الدار الجامعية بالإسكندرية .

- ٢٢- "الأسس الإيمانية والأخلاقية للنظام الاقتصادي الإسلامي" ، د. ياسر علي، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة، جامعة الأزهر الشريف، المجلد ١٩، العدد ١٩، عام ٢٠٢٢م.
- ٢٣- "الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام"، د. أحمد شتا، ط/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- ٢٤- "الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة"، علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٢٥- "البريكس القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين"، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.
- ٢٦- "البريكس تكتل القوى الصاعدة"، أحمد دياب، ملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام، ٢٠١١ م.
- ٢٧- "البريكس.. نموذج التعاون الدولي"، هدايا عبد الستار، مجله البحوث التجارية، المجلد ٤٦، العدد الثالث.
- ٢٨- "التحالفات السياسية بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات الغربية"، د. علاء الزهواني، بدون طبعة.
- ٢٩- "التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي"، أحمد كاروس، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثالث، المجلد العاشر.

- ٣٠- "التعددية السياسية في الدول الإسلامية"، صلاح الصاوي، ط/ دار الإعلام الدولي.
- ٣١- "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة"، د.نزيه عبد المقصود، ط/ دار الفكر ٢٠٠٦م.
- ٣٢- "التكامل الاقتصادي العربي"، د. محمد مكاوي، ط/ دار الفكر والقانون.
- ٣٣- "التكامل الاقتصادي النظرية والتطبيق"، عمرحسين، ط/ دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.
- ٣٤- "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية"، د. إسماعلي شلبي، ط الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- ٣٥- "التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي"، سالي موفق، رسالة ماجستير، جامعة النهرين.
- ٣٦- "التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي"، محمود عبد العزيز، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٢، العدد الأول، ٢٠١٨ .
- ٣٧- "التكتلات الاقتصادية الدولية"، روية محمد، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي للإحصاء والتشريع، المجلد ١١٥، العدد ٥٥٤، أبريل ٢٠٢٤ .
- ٣٨- "التنمية الاقتصادية"، د.علي لطفي، ط/ مكتبة عين شمس.

٣٩- "الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي"، فايز فرحات،
مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية بالقاهرة،
العدد ١٨٥ يولية ٢٠١١ م ، المجلد ٤٦ .

٤٠- "الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي"، محمد فايز، مجلة
السياسة الدولية، العدد ٨٥، ط/ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٤١- "القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية"، د. شوقي
دنيا، مجلة المسلم .

٤٢- "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، د. حازم ببلوي، دار
الشروق، ١٩٩٣م.

٤٣- "النظم السياسية والاجتماعية"، محمد طه بدوي، ط/ دار
المعارف بمصر .

٤٤- "الوجيز في الاقتصاد الإسلامي"، د. محمد شوقي الفنجري، ط/
دار الشروق.

٤٥- "بريكس مسار الاقتصاد العالمي الجديد"، هيئة تحرير مجلة
المال والتجارة، ٢٠٢٣م.

٤٦- "بريكس.. البحث عن هوية موحدة"، براهي قشلاني، مركز
الجزيرة للدراسات، مارس ٢٠٢٠م.

- ٤٧- "بريكس.. مسار الاقتصاد العالمي الجديد"، هيئة تحرير مجلة المال والتجارة، يناير ٢٠٠٤م.
- ٤٨- "تأثير مجموعة البريكس في النسق الدولي"، سناء خضران، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، ٢٠٢٠م.
- ٤٩- "تكتل البريكس ووضعه في النظام العالمي"، آية عبد الهادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع.
- ٥٠- "تكتل دول البريكس"، ماهر إبراهيم ، ط/ دار الفكر العربي.
- ٥١- "تنظيم الإسلام للمجتمع"، للأستاذ أبي زهرة، ط/ دار الفكر العربي.
- ٥٢- "حقائق الشيوعية"، نهاد الغادري، بدون طبعة وبدون تاريخ .
- ٥٣- "خامس الخلفاء الراشدين"، أحمد الشرباصي، ط/ دار الشعب، ١٩٩٥م.
- ٥٤- "دراسات في التجارة الدولية"، يوسف سعداوي، دار هومة بالجزائر.
- ٥٥- "دروس مبسطة في الاقتصاد"، روبرت ميرفي، ترجمة رحاب صلاح الدين; مراجعة شيماء عبد الحكيم طه، ط/ هنداوي للطباعة والتوزيع .
- ٥٦- "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، صلاح الدين بهلول، المجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد العاشر، العدد الرابع.

- ٥٧- "سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية"، د. باسم جميل، ط/ دار الكتب العلمية، عام ٢٠٠٦م.
- ٥٨- "عودة روسيا إلى الشرق الأوسط"، غسان علي، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت ٢٠٠٨م.
- ٥٩- "كيف نجحت الهند فيما أخفقت فيه العرب؟" عبد الله المدني، مجلة حوار العرب، العدد الرابع، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ٦٠- "مجموعة البريكس والخيارات الاستراتيجية للدول الإسلامية"، طلعت رميح، مجلة البيان، عدد ٤٣، فبراير ٢٠٢٣م.
- ٦١- "مجموعة البريكس، أسباب النشوء وآفاق التطوير"، كمال النقيب، جريدة عمان، أبريل ٢٠٢٠م.
- ٦٢- "مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس"، هبة جمال الدين، مجلة آفاق آسيوية، العدد الثاني عشر.
- ٦٣- "منظمة البريكس والنظام الدولي"، سامر عبد الله، مركز الدراسات الاستراتيجية.
- ٦٤- "واقع التكتلات الاقتصادية"، سكينه حملاوي، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ٢٠١٢م.

المراجع من المواقع الإلكترونية

- <https://econ-pedia.com/%D8%AD%D8%B5%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84>
- <https://defense-arab.com/vb/threads/180607/>
- <https://www.skynewsarabia.com/infographic/1681832>

